

ظهور من

مفاخر القضاء في الإسلام

محمد علي عباد حميسان



صور من مفاخر القضاء في الإسلام

جمع وإعداد

محمد علي عباد حميسان

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الهادي المصطفى الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن مؤسسة القضاء تُعدّ من أهم المؤسسات في كل الدول عبر التاريخ، وغالباً ما يصوغها حكماء وعقلاء تلك البلدان، ويتم تعديلها بين الفينة والأخرى حسب تطور الفكر وبما تقتضيه المصلحة من وجهة نظرهم، أما القضاء في الدولة الإسلامية فله ميزة خاصة، ألا وهي مرجعيته السماوية، فهو صالح لكل زمان ومكان، ولا يمكن لعقل بشري مهما بلغ من الذكاء أن يأتي بما يدانيه فضلاً عن أن يضاهيه.

ومؤسسة القضاء لا يمكن أن تؤدي دورها المنشود إلا إذا تحقق لها أمران، وهما: كفاءة القضاة، والاستقلالية، حينها لن يطمع القوي في الباطل، ولن يبأس الضعيف من الحق، وقد تحقق الأمران -الاستقلالية والكفاءة- في الدول الإسلامية المتعاقبة، وكانت هي الصبغة الغالبة في تلك الدول، فكان الخلفاء والأمراء حريصين على اختيار الأعلام المشهود لهم بالعلم والفتنة لتولي هذا الأمر العظيم، ولجأ بعض الخلفاء إلى التهديد والوعيد والجلد والحبس لمن رفض تولي هذا المنصب المهم ليُجبر على ذلك، وبالمقابل نجد نفوراً من كثير من الأعلام الأجلاء الذين آثروا السلامة والورع والاحتياط لدينهم على قبول منصب القضاء، كما حصل من الصحابي الجليل أبي ذر، ومن الأئمة العظماء كأبي حنيفة

وعبد الله بن إدريس ووكيع بن الجراح وغيرهم الكثير، فهرب البعض، وحُبس وجُلد البعض، وقبل البعض تحت التهديد، ومنهم من ادعى الجنون كما روي عن المغيرة بن عبد الرحمن المنخرومي، ومنهم من سأل الله تعالى أن يقبضه حين راودوه على تولي القضاء، فحين أراد الخليفة المستعين تولية نصر بن علي علي القضاء، دعا ربه قائلاً: "اللهم إن كان عندك لي خير فاقبضني إليك، ثم نام، وفي الصباح نبهوه فوجدوه قد مات.

وبالمقابل نجد هناك من الأعلام النجباء من تقدم ليحفظ لهذا المنصب جلالته ومكانته بعد أن اشترط على ولاية الأمر عدم التدخل في أحكام القضاء، وأن يُنفذ أمرهم على كل أحد كائناً من كان، وأخذوا الموثيق والعهود على ذلك كما حصل من القاضي عيسى بن مسكين، وقاضي قضاة اليمن محمد بن علي الشوكاني رحم الله تعالى الجميع.

وفي هذه الصفحات سنشاهد النماذج الفريدة، والمواقف الحميدة لقضاتنا عبر التاريخ، وحق لنا أن نتمثل بقول الشاعر:

جمال ذي الأرض كانوا في الحياة وهم بعد الممات جمال الكتب والسير

ولي عودة إن شاء الله تعالى للكتابة في هذا الموضوع بتوسع أكثر ومن زوايا متعددة، سائلاً المولى عز وجل الإخلاص والقبول، ومن القراء الكرام الدعاء، والتنبية إن كان هناك ما يستوجب ذلك.

المؤلف

1-القاضي شريح وعمر بن الخطاب

عن الشعبي قال: ساوم عمر بن الخطاب بفرسٍ فركبه ليشوره فعطب فقال للرجل: خذ فرسك. فقال الرجل: لا. قال: اجعل بيني وبينك حكماً. قال الرجل: شريح. فتحاكما إليه. فقال شريح: يا أمير المؤمنين حز ما ابتعت أو ردّ كما أخذت. فقال عمر: وهل القضاء إلا هكذا؟ سر إلى الكوفة.

فبعثه قاضياً عليها. قال وإنه لأول يوم عرفه فيه.

(الطبقات الكبرى 183/6، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم 332/4)

2-القاضي شريح وعلي بن أبي طالب

عن ميسرة، عن شريح، قال: لما توجه علي رضي الله عنه إلى قتال معاوية افتقد درعاً له، فلما رجع وجدها في يد يهودي يبيعها بسوق الكوفة، فقال: يا يهودي الدرع درعي لم أهب، ولم أبع، فقال: اليهودي: درعي وفي يدي، فقال: بيني وبينك القاضي، قال [شريح]: فأتيتني، فقعد علي إلى جنبي واليهودي بين يدي، وقال: لولا أن خصمي ذمي لاستويت معه في المجلس، ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أصغروا بهم كما أصغر الله بهم ثم قال: هذه الدرع درعي، لم أبع، ولم أهب، فقال لليهودي: ما تقول؟ قال: درعي وفي يدي، وقال شريح: يا أمير المؤمنين هل من بيّنة؟ قال: نعم الحسن ابني، وقبر يشهدان أن الدرع درعي، قال شريح: يا أمير المؤمنين شهادة الابن للأب لا

تجوز، فقال علي: سبحان الله! رجل من أهل الجنة لا تجوز شهادته؟! سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الحسن والحسين" سيدا شباب أهل الجنة، فقال اليهودي: أمير المؤمنين قدمني إلى قاضيه، وقاضيه يقضي عليه، أشهد أن هذا الدين على الحق، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله وأن الدرع درعك يا أمير المؤمنين، سقطت منك ليلاً، وتوجه مع علي يقاتل معه بالنهروان فقتل.

(أخبار القضاة 200/2)

3- شريح والأشعث بن قيس

عن الشعبي؛ قال: جاء الأشعث بن قيس إلى شريح في مجلس القضاء، فقال: مرحباً بشيخنا وسيدنا ها هنا، ها هنا، فأجلسه معه فإذا رجل جالس بين يدي شريح فقال: مالك يا عبد الله؟ قال: جئت أخاصم الأشعث بن قيس؛ قال: قم مع خصمك؛ قال: وما عليك أن تقضي وأنا ها هنا؛ قال: قم قبل أن تقام، فقام وهو مغضب؛ فقال: عهدي بك يا ابن أم شريح وإن بشياك السوس؛ قال: أنت رجل تعرف نعمة الله على غيرك وتنساها من نفسك.

(أخبار القضاة 216/2)

4- شريح وبشر بن مروان

عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدّثني أبي: قال: حدّثنا هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، أن شريحاً قضى على رجل، فحبسه في السجن، وأرسل إليه بشر بن مروان أن خل عن الرجل؛ فقال شريح: السجن سجنك؛ والبواب بوابك؛ وأما أنا فإني رأيت عليه الحق؛ فحبسته لذلك وأبى أن يخلي عنه.

(الطبقات الكبرى 279/2) (تاريخ دمشق الجزء 23 صفحة 30)

5- شريح وأقاربه

أخبرنا موسى بن إسماعيل قال: حدّثنا وهيب عن داود عن عامر أن ابناً لشريح قال لأبيه: إنّ بيني وبين قوم خصومةً فانظر فإن كان الحق لي خاصمتهم وإن لم يكن لي الحق لم أخاصم. فقصّ قصته عليه فقال: انطلق فخاصمهم. فانطلق إليهم فخاصمهم فقضى على ابنه. فقال له لما رجع إلى أهله: واللّه لو لم أتقدّم إليك لم أملك. فضحتني. فقال: يا بني واللّه لأنت أحب إليّ من ملء الأرض مثلهم ولكن الله هو أعز عليّ منك. خشيت أن أخبرك أن القضاء عليك فتصالحهم فتذهب ببعض حقهم.

(الطبقات الكبرى 6/184/185)

حدثنا جابر عن عامر قال: تكفل ابنٌ لشريحٍ برجلٍ بوجهه ففرّ. فسجن شريحُ ابنه، فكان ينقل إليه الطّعام في السجن.

(المرجع السابق 185)

وعن سعيد بن جبيرة أنّ رجلاً استعدى على رجل بينه وبين شريحٍ نسب فأمر به شريحٌ فحبس إلى سارية.

فلما قام شريح ذهب يكلمه فأعرض عنه شريحٌ فقال: إنّي لم أحبسك إنّما حبسك الحق.

(المرجع السابق 185)

6 - القاضي محمد بن عمران وأبو أيوب المورياني

كان محمد بن عمران بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله قاضياً لزياد بن عبيد الله الحارثي على المدينة أيام المنصور، وكانت الأمراء هم الذين يولون القضاة، وكان محمد بن عمران من أهل المروعة والصلابة في القضاء، لا يطمع فيه، فقدم أبو أيوب المورياني [الذي قلده أمير المؤمنين الدواوين مع الوزارة] المدينة حاجاً، فاستعدى عليه أقرباؤه محمد بن عمران، فأرسل إليه فلم يحضر، فلقية عند زياد؛ فقال: أرسلت إليك فلم توكل ولم تحضر، فرد عليه أبو أيوب رداً عنيفاً، فمد محمد إليه يده لبيطش به، وكان أيذاً، فحال دونه الأمير والشرط،

فقيل له: إن خرجت عرض لك موالى أبي أيوب؛ فتقلد السيف، وخرج حتى أتى المسجد، فهابوه فلم يقدموا عليه.

(أخبار القضاة 184/1)

7 - القاضي محمد بن عمران والخليفة المنصور

قال نمير الشيباني: كنت كاتباً لمحمد بن عمران، وهو على قضاء المدينة، فحج أبو جعفر، فأراد أن يمضي بالحمالين إلى الشام فاستعدوا عليه إلى ابن عمران، وكان قاضيه على المدينة؛ فقال: لنمير: اكتب عليه عدوى؛ فقلت: إنه يعرف خطي؛ قال: والله لا يكون الرسول غيرك. قال: فمشيت إلى الربيع، فأوصلت إليه العدوى؛ فقال: إن أمير المؤمنين مدعو إلى الحكم، فلا تقم له أحداً إذا خرج؛ فقال: والله يا ربيع لئن دخلت المسجد فقام إليّ ابن عمران هيبه والله لا يلي لي عملاً أبداً، فدخل المسجد، وكان ابن عمران محتبياً، فلما رآه حل حبوته واتكى، فقال له الذي على رأسه: بأي شيء أنادي أبالخلافة أو باسمه؟ قال: باسمه، فناده، فتقدم إليه، فقضى عليه، فلما أن أراد أن يقوم قال: يا أمير المؤمنين: بنو فلان يتظلمون منك، فإما أن تحضر معهم، أو توكل وكيلاً يقوم مقامك؛ قال: هذا الربيع يوكله أبو جعفر، فلما قام قال: أبو جعفر: إذا فرغ قابلي به، فلما دخل عليه قال: ما حملك على ما بلغني عنك؟ قال: ما هي؟ قال: لا تسلم على الناس تيهاً؛ قال: وماذا؟ قال: ولك مكيال ناقص؛ قال: وماذا؟ قال: لا تشهد الصلاة في جماعة؛ قال: أما تركي السلام على الناس؛ فإن القاضي إذا سلم

على الناس ذهبت هيئته؛ أخرجت منها؟ قال: نعم؛ وأما مكياي الناقص؛ فإني لا أبيع به ولا أشتري؛ إنما أقرت به عيالي؛ أخرجت منها؟ قال: نعم؛ وأما تركي الصلاة في جماعة فإني رجل مثقل البدن؛ فإذا صليت في جماعة لم يتم لي؛ أخرجت منها؟ قال: نعم؛ وأمر له بمال، هو في أيدي ورثته إلى اليوم.

(أخبار القضاة 1/193، وتاريخ دمشق 32/326)

وعن نمير المدني قال : قدم المنصور المدينة، و محمد بن عمران الطلحي على قضائه، و أنا كاتبه، فاستعدى الجمالون على المنصور في شيء، فأمرني أن أكتب إليه بالحضور، وإنصافهم، فاستعفيت، فلم يعفني فكتبت الكتاب ثم ختمته وقال : والله لا يمضي به غيرك فمضيت به إلى الربيع، فدخل عليه ثم خرج، فقال للناس إن أمير المؤمنين يقول لكم : إني قد دعيت إلى مجلس الحكم فلا يقومنّ معي أحد، ثم جاء هو والربيع فلم يقم له القاضي، بل حل رداءه و احتبى به ثم دعا بالخصوم، فادّعوا فقضى لهم على الخليفة، فلما فرغ قال له المنصور : جزاك الله عن دينك أحسن الجزاء، قد أمرت لك بعشرة آلاف دينار.

(تاريخ الخلفاء 198)

8 - القاضي شريك وموسى بن عمران

عن عمر بن الهياج بن سعيد، قال: أتته امرأة يوما، يعني: شريكاً، من ولد جرير بن عبد الله البجلي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو في مجلس الحكم، فقالت: أنا بالله ثم بالقاضي، امرأة من ولد جرير بن عبد الله صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ورددت الكلام، فقال: إيها عنك الآن، من ظلمك؟ فقالت: الأمير موسى بن عيسى، كان لي بستان على شاطئ الفرات لي فيه نخل ورثته عن آبائي وقاسمت إخوتي، وبنيت بيني وبينهم حائطاً، وجعلت فيه فارسياً في بيت يحفظ النخل، ويقوم بيستاني، فاشتري الأمير موسى بن عيسى من إخوتي جميعاً، وساومني وأرغبني فلم أبعه، فلما كان في هذه الليلة بعث بخمسة مائة فاعل فاقتلعوا الحائط، فأصبحت لا أعرف من نخلي شيئاً، واختلط بنخل إخوتي، فقال: يا غلام طينة، فختم، ثم قال لها: امضي إلى بابه حتى يحضر معك، فجاءت المرأة بالطينة فأخذها الحاجب، ودخل على موسى، فقال: أعدى شريك عليك، قال: ادع لي صاحب الشرط، فدعا به، فقال: امض إلى شريك، فقل: يا سبحان الله، ما رأيت أعجب من أمرك، امرأة ادّعت دعوى لم تصح، أعديتها عليّ؟!، قال: يقول له صاحب الشرط، إن رأى الأمير أن يعفيني فليفعل، فقال: امض ويملك.

فخرج فأمر غلمانهم أن يتقدموا إلى الحبس بفراش وغيره من آلة الحبس، فلما جاء فوقف بين يدي شريك، فأدى الرسالة، قال: خذ بيده فضعه في الحبس، قال: قد والله يا أبا عبد الله عرفت أنك تفعل بي هذا، فقدمت ما يصلحني إلى الحبس، وبلغ موسى بن عيسى، يعني: الخبر، فوجه الحاجب إليه، فقال: هذا من

ذاك رسول، أي شيء عليه؟ فلما وقف بين يديه وأدى الرسالة، قال: ألحقه بصاحبه، فحبس، فلما صلى الأمير العصر بعث إلى إسحاق بن الصباح الأشعبي، وجماعة من وجوه الكوفة من أصدقاء شريك، فقال: امضوا إليه فأبلغوه السلام، وأعلموه أنه قد استخف بي، وأنا لست كالعامّة، فمضوا وهو جالس في مسجده بعد العصر، فدخلوا فأبلغوه الرسالة، فلما انقضى كلامهم، قال لهم: ما لي لا أراكم جئتم في غيره من الناس كلمتموني؟ من هاهنا من فتیان الحي، فيأخذ كل واحد منكم بيد رجل فيذهب به إلى الحبس، لا يتم والله إلا فيه، قالوا: أجاد أنت؟ قال: حقاً حتى لا تعودوا برسالة ظالم، فحبسهم، وركب موسى بن عيسى في الليل إلى باب الحبس، ففتح الباب وأخرجهم جميعاً، فلما كان الغد وجلس شريك للقضاء، جاء السجّان فأخبره، فدعا بالقمطر فختمها، ووجه بها إلى منزله، وقال لغلامه: الحفني بثقلي إلى بغداد، والله ما طلبنا هذا الأمر منهم، ولكن أكرهونا عليه، ولقد ضمنوا لنا الإعزاز فيه إذ تقلدناه لهم.

ومضى نحو قنطرة الكوفة إلى بغداد، وبلغ موسى بن عيسى الخبر فركب في موكبه فلحقه، وجعل يناشده الله ويقول: يا أبا عبد الله، تثبت، انظر إخوانك تحبسهم دع أعواني.

قال: نعم، لأنهم مشوا لك في أمر لم يجب عليهم المشي فيه، ولست ببارح أو يردّوا جميعاً إلى الحبس، وإلا مضيت إلى أمير المؤمنين فاستعفيتته مما قلدني. وأمر بردهم جميعاً إلى الحبس، وهو والله واقف في مكانه حتى جاءه السجّان، فقال: قد رجعوا إلى الحبس، فقال لأعوانه: خذوا بلجامه، قودوه بين

يأتي جميعاً إلى مجلس الحكم، فمروا به بين يديه حتى أدخل المسجد، وجلس مجلس القضاء ثم قال: الجويرية المتظلمة من هذا، فجاءت، فقال: هذا خصمك قد حضر، وهو جالس معها بين يديه، فقال: أولئك يخرجون من الحبس قبل كل شيء، قال: أما الآن فنعم، أخرجوهم.

قال: ما تقول فيما تدعيه هذه؟ قال: صدقت.

قال: فردّ جميع ما أخذ منها، وتبني حائطها في وقت واحد سريعاً كما هدم.

قال: أفعل، قال: بقي لك شيء؟ قال: تقول المرأة بيت الفارسي ومتاعه، قال: يقول: موسى بن عيسى: ويردّ ذلك، بقي لك شيء تدعيه؟ قالت: لا، وجزاك الله خيراً. قال: قومي، وزبرها، ثم وثب من مجلسه فأخذ بيد موسى بن عيسى فأجلسه في مجلسه، ثم قال: السلام عليك أيها الأمير، تأمر بشيء؟ قال: أي شيء أمر؟ وضحك.

(تاريخ بغداد 384/10، وتاريخ دمشق 16/48)

9 - القاضي شريك وأحد خدم زوجة أمير المؤمنين

عن عمر بن الهياج بن سعيد أخي مجالد بن سعيد، قال: كنت من صحابة شريك، فأتيته يوماً وهو في منزله باكراً، فخرج إلي في فرو ليس تحته قميص، عليه كساء.

فقلت له: قد أضحيت عن مجلس الحكم، فقال: غسلت ثيابي أمس فلم تجف، فأنا أنتظر جفوفها، اجلس.

فجلست فجعلنا نتذاكر باب العبد يتزوج بغير إذن مواليه، فقال: ما عندك فيه؟ ما تقول فيه؟ وكانت الخيزران قد وجهت رجلاً نصرانياً على الطراز بالكوفة، وكتبت إلى موسى بن عيسى أن لا يعصي له أمراً، فكان مطاعاً بالكوفة، فخرج علينا ذلك اليوم من زقاق يخرج إلى النخع، معه جماعة من أصحابه عليه جبة خز، وطيلسان على برذون فاره، وإذا رجل بين يديه مكتوف وهو يقول: واغوثا بالله، أنا بالله ثم بالقاضي، وإذا آثار سياط في ظهره، فسلم على شريك وجلس إلى جانبه، فقال الرجل المضروب: أنا بالله ثم بك أصلحك الله، أنا رجل أعمل هذا الوشي، كراء مثلي مائة في الشهر، أخذني هذا مذ أربعة أشهر، فاحتبسني في طراز يجري علي القوت، ولي عيال قد ضاعوا، فأفلت اليوم منه، فلحقتني ففعل بظهري ما ترى.

فقال: قم يا نصراني فاجلس مع خصمك، فقال: أصلحك الله يا أبا عبد الله هذا من خدم السيدة، مر به إلى الحبس، قال: قم ويلك فاجلس معه كما يقال لك، فجلست، فقال: ما هذه الآثار التي بظهر هذا الرجل؟ من أثرها به؟ قال:

أصلح الله القاضي إنما ضربته أسواطاً بيدي وهو يستحق أكثر من هذا، مر به إلى الحبس، فألقى شريك كسائه ودخل داره، فأخرج سوطاً ربدياً، ثم ضرب بيده إلى مجامع ثوب النصراني وقال للرجل: انطلق إلى أهلك، ثم رفع السوط فجعل يضرب به النصراني، وهو يقول له: يا صبحي قد مر قفا جمل، لا يضرب والله المسلم بعدها أبداً، فهمّ أعوانه أن يخلصوه من يديه، فقال: من هاهنا من فتيان الحي؟ خذوا هؤلاء فاذهبوا بهم إلى الحبس، فهرب القوم جميعاً، وأفردوا النصراني فضربه أسواطاً، فجعل النصراني يعصر عينيه ويكي ويقول له: ستعلم.

فألقى السوط في الدهليز، وقال: يا أبا حفص ما تقول في العبد يتزوج بغير إذن مواليه؟ وأخذ فيما كنا فيه كأنه لم يصنع شيئاً، وقام النصراني إلى البرذون ليركبه فاستعصى عليه، ولم يكن له من يأخذ بركابه، فجعل يضرب البرذون، قال: يقول له شريك: ارفق به ويلك فإنه أطوع لله منك، فمضى.

قال: يقول هو: خذ بنا فيما كنا فيه، قال: قلت: ما لنا ولذا، قد والله فعلت اليوم فعلة ستكون لها عاقبة مكروهة.

قال: أعز أمر الله يعزك الله، خذ بنا فيما نحن فيه، قال: وذهب النصراني إلى موسى بن عيسى فدخل عليه، فقال: من [فعل هذا] بك؟ وغضب الأعوان وصاحب الشرط، فقال: شريك فعل بي كيت وكيت، قال: لا والله ما أتعرض لشريك.

فمضى النصراني إلى بغداد فما رجع.

(تاريخ بغداد 384/10)

10- القاضي شريك ووكيل مؤنسة جارية بنت المهدي

قال مصعب بن عبد الله الزبيري، قال: حدثني أبي، قال: تقدم إلى شريك بن عبد الله وكيل لمؤنسة مع خصم له، فجعل يستطيل على خصمه إدلالاً بموضعه من مؤنسة، فقال له شريك: كف لا أبا لك، قال: أتقول لي هذا وأنا وكيل مؤنسة، فأمر به فصفع عشر صفعات، فانصرف ودخل على مؤنسة وشكا، فكتبت مؤنسة إلى المهدي، فعزل شريكاً.

[وقد كان المهدي ينوي عزله قبل هذا الموقف لاتهامه بالشيعة، والله أعلم،

ومن رجع إلى تاريخ بغداد وجد ذلك بعد نهاية هذا القصة مباشرة]

(تاريخ بغداد 384/10)

11 - القاضي يوسف بن يعقوب وأحد خدم المعتضد

قال القاضي أبو عمر محمد بن يوسف: قدم خادم من وجوه خدم المعتضد إلى أبي في الحكم فجاء فارتفع في المجلس، فأمره الحاجب بموازاة خصمه، فلم يفعل إدلالاً بعظيم محله من الدولة، فصاح أبي عليه وقال: قفاه، أتؤمر بموازاة خصمك فتمتنع! يا غلام، عمرو بن أبي عمرو النخاس الساعة، لأتقدم إليه ببيع هذا العبد، وحمل ثمنه إلى أمير المؤمنين، ثم قال لحاجبه: خذ بيده وسو بينه وبين خصمه فأخذ كرهاً وأجلس مع خصمه، فلما انقضى الحكم انصرف الخادم فحدث المعتضد بالحديث وبكى بين يديه، فصاح عليه المعتضد وقال: لو باعك

لأجزت بيعه، وما رددتك إلى ملكي أبداً، وليس خصوصك بي يزيل مرتبة الحكم،
فإنه عمود السلطان وقوام الأبدان.

(المنتظم في تاريخ الملوك والأمم 104/13، وتاريخ بغداد 456/16،
وترتيب المدارك 297/4، والبداية والنهاية 126/11، وبغية الطلب في تاريخ
حلب 812/2)

12- قاضي القضاة محمد بن عبد الله الصراوي ابن عين الدولة، مع الملك الكامل أيوب

كان بمصر مغنية تدعى عجيبة، قد أولع بها الملك الكامل، فكانت تحضر
إليه ليلاً، وتغنيه بالجنك [من آلات الملاهي] على الدف في مجلس بحضرة ابن
شيخ الشيوخ وغيره، ثم اتفقت قضية شهد فيها الكامل عند ابن عين الدولة وهو
في دست ملكه، فقال ابن عين الدولة: السلطان يأمر ولا يشهد، فأعاد عليه
السلطان الشهادة، فأعاد القاضي القول، فلما زاد الأمر وفهم السلطان أنه لا يقبل
شهادته قال: أنا أشهد تقبلني أم لا؟ فقال القاضي: لا ما أقبلك، وكيف أقبلك
وعجيبة تطلع إليك بجنكها كل ليلة وتنزل ثاني يوم بكرة وهي تتمايل سكرًا على
أيدي الجوارى، وينزل ابن الشيخ من عندك، أنجس مما نزلت. فقال له السلطان:
يا كنواخ -وهي كلمة شتم بالفارسية- فقال: ما في الشرع يا كنواخ، اشهدوا عليّ
أني قد عزلت نفسي، ونهض فجاء ابن الشيخ إلى الملك الكامل وقال: المصلحة

إعادته لئلا يقال لأي شيء عزل القاضي نفسه؟ وتطير الأخبار إلى بغداد، ويشيع أمر عجيبة، فقال له: صدقت ونهض إلى القاضي وترضاه وعاد إلى القضاء.

(طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 65/8، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 161/2)

13- القاضي أبو عبيد بن حربويه ومونس الوالي العباسي

في عهد المقتدر مرض مونس الوالي العباسي، فأرسل إلى القاضي بن حربويه يطلب شهوداً يشعروهم أنه أوصى بوقف على جهة من جهات الخير، فقال له القاضي: لا أفعل حتى يثبت عندي أنه حر، وكتب إلى الخليفة المقتدر يسأله إذا كان قد أعتقه؟ ولما وصل الكتاب إلى القاضي أبي القاضي إلا أن يشهد عدلان أنه كتاب أمير المؤمنين.

وكان القاضي المذكور من أفضل القضاة علماً وعدلاً وشجاعة كما كان المير مونس من أكبر أمراء المقتدر وكان يخطب له مع الخليفة كما كان في خدمته سبعون أميراً غير أصحابه.

(نظام القضاء في الإسلام للعمراني 130)

14- القاضي نصر بن ظريف اليحصبي وعبد الرحمن بن معاوية

ولي نصر بن ظريف اليحصبي القضاء زمانا، على ما حكاه أبو عمر بن عبد البرّ، فسار فيه بأجمل سيرة: منها عمله في قضية حبيب القرشي؛ وذلك أنه دخل على الأمير عبد الرحمن بن معاوية؛ فشكى إليه بالقاضي، وذكر أنه يريد أن يسجل عليه في ضيعة قيم فيها، وادّعى عليه الاغتصاب لها، ولاذ بالأمير من إسراع القاضي إلى الحكم عليه من غير تثبيت. فأرسل الأمير إليه، وكلمه في حبيب، ونهاه عن العجلة عليه؛ فخرج ابن ظريف من يومه، وعمل بضد ما أراد الأمير، وأنفذ الحكم. وبلغ الخبر حبيبا؛ فدخل إلى الأمير متغرا غيظا؛ فذكر له ما عمله القاضي، ووصفه بالاستخفاف بأمره والنقض له، وأغراه. فغضب الأمير على القاضي واستحضره؛ فقال له: من أمرك على أن تنفذ حكما، وقد أمرتك بتأخيره والإناءة به؟ فقال له: قدّمني عليه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فإنّما بعثه الله بالحق، ليقضي به على القريب والبعيد، والشريف والذنيء. وأنت أيها الأمير، ما الذي حملك على أن تتحامل لبعض رعيتك على بعض، وأنت تجد مندوحة بأن ترضى من مالك من تعنى به، وتمد الحق لأجله؟ فقال له: جزاك الله يا ابن ظريف خيرا. وخرج القاضي؛ فدعا بالقوم الذين صارت الضيعة إليهم بالاستحقاق، وكلمهم؛ فوجدهم راضين ببيعها؛ إن أجزل لهم الثمن. فعقد فيها البيع معهم، وصارت إلى حبيب. فكان بعد ذلك يقول: جرى الله ابن ظريف عتّا خيرا، كان بيدي ضيعة حرام؛ فجعلها حلالا.

كان هذا القاضي، من زهده وورعه، إذا شغل عن القضاء يوما واحداً، لم

يأخذ لذلك اليوم أجرا. (تاريخ قضاة الأندلس 44)

15- قاضي قرطبة المصعب بن عمران والحكم بن هشام

جاء في كتاب الحسن بن محمد: أن العباس بن عبد الملك المرواني اغتصب رجلاً من أهل جيان ضيعته. فبينما هو ينازعه فيها، هلك الرجل، وترك أيتاماً صغاراً. فلما ترعرعوا، وسمعوا بعدل القاضي مصعب وقضائه، قدموا قرطبة، وأنهبوا إليه مظلمتهم بالعبّاس، وأثبتوا ما وجب إثباته؛ فبعث القاضي في العبّاس، وأعلمه بما دفعه إليه الأيتام، وعرفه بالشهود عليه، وأعذر إليه فيهم، وأباح له المدافع، وضرب له الآجال فلما انصرمت، ولم يأت بشيء، أعلمه أنه ينفذ الحكم عليه. ففرغ العبّاس إلى الأمير الحَكَم، وسأله أن يوصي إلى القاضي التخلي عن النَّظر في قصّته، ليكون هو الناظر فيها. فأوصل إليه الأمير ذلك مع خليفة له من أكابر فتيانه؛ فلما أدى الوصيّة إليه، اشتدت عليه، وقال: إن القوم قد أثبتوا حقهم، ولزمهم في ذلك عناء طويل ونصب شديد، لبعد مكانهم، وضعف حالتهم. وفي هذا على الأمير أعزه الله، ما فيه، فلست أتخلي عن التّظر وإنفاذ الحكم لوجهه. فليفعل الأمير بعده ما يراه صواباً من رأيه، فرجع الرّسول إلى الأمير بجوابه، فوجم منه؛ وجعل العبّاس يغيره بمصعب، ويقول: قد أعلمت الأمير بشدّة استخفافه وغلظه في نفسه، وتقديره أن الحكم له، ولا حكم للأمير عليه، فأعاد الإرسال إليه بعزمه منه، يقول: لا بد لك من أن تكف عن النَّظر في هذه القضية، لأكون أنا الناظر فيها؛ فلما جاءه بعزمته، أمره بالعودة؛ ثم أخذ قرطاساً، فسواه، وعقد فيه حكمه للقوم بالضيعة؛ ثم أنفذه لوقته بالإشهاد عليه. ثم قال للرّسول: اذهب إلى الأمير أصلحه الله فأعلمه أنّي قد أنفذت ما لزمني إنفاذه من الحق خوف الحادثة على نفسي، ورهبة السّؤال عنه. وإن شاء نفذه، فذلك له يتقلد منه ما شاء،

فذهب مغضباً، وحرف كلام القاضي؛ وحكى عنه أنه قال: "قد حكمت بالعدل؛ فلينقضه الأمير إن قدر"، فاستشاط غيظاً، وأطرق ملياً، والعبّاس يهيج غضبه؛ وهم بمصعب، إلى أن تداركته عصمة من الله، ثبتت بصيرته، فسرى عنه، وقال للعبّاس: أربع على ظلعك! فما أشقاه من جرى عليه قلم القاضي، فقف عند أمره، فإنّه أشبه بنا وأولى بك.

وأقام على حسن رأيه في القاضي، ولم يعرضه.

وقول الأمير: "أربع على ظلعك" معناه: إنك ضعيف فانتبه عمّا لا تطيقه.

(تاريخ قضاة الأندلس 46)

16- أبو عبد الله محمد بن يحيى قاضي المرية، ويوسف بن تاشفين

روي أن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين طلب من أهل البلاد المعونة على ما هو بصدد، فوصل كتابه إلى المرية في هذا المعنى، وذكر فيه أن جماعة أفتوه جواز طلب ذلك اقتداء بعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال أهل المرية لقاضي بلدهم وهو أبو عبد الله ابن الفراء أن يكتب جوابه، وكان هذا القاضي من الدين والورع على ما ينبغي، فكتب إليه: أما بعد، ما ذكره أمير المسلمين من اقتضاء المعونة وتأخري عن ذلك، وأن أبا الوليد الباجي وجميع القضاة والفقهاء بالعدوة والأندلس أفتوا بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اقتضاها، وكان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وضجيعه في قبره ولا يشك في عدله، فليس أمير

المسلمين بصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بضجيعه في قبره، ولا من لا يشك في عدله، فإن كان الفقهاء والقضاة أنزلوك بمنزلته في العدل فالله سائلهم عن تقلدهم فيك، وما اقتضاها عمر حتى دخل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلف أن ليس عنده درهم واحد من بيت مال المسلمين ينفقه عليهم، فلتدخل المسجد الجامع هنالك بحضرة أهل العلم، وتحلف أن ليس عندك درهم واحد، ولا في بيت مال المسلمين، وحينئذ تستوجب ذلك، والسلام.

(وفيات الأعيان 119/7، ودولة الإسلام في الأندلس 3/ 52)

17- قاضي الجماعة بمراكش أبو عبد الله بن علي، وأبو يوسف

المنصور ملك الموحدين

كان الأمير الشيخ أبا محمد عبد الواحد بن الشيخ أبي حفص عمر والد الأمير أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد صاحب إفريقية قد تزوج أخت الأمير يعقوب المذكور وأقامت عنده، ثم جرت بينهما منافرة فجاءت إلى بيت أخيها الأمير يعقوب، فسير الأمير عبد الواحد طلبها فامتنعت عليه، فشكا الأمير عبد الواحد ذلك إلى قاضي الجماعة بمراكش، وهو القاضي أبو عبد الله محمد بن علي بن مروان، فاجتمع القاضي المذكور بالأمير يعقوب وقال له:

إن الشيخ أبا محمد عبد الواحد يطلب أهله، فسكت الأمير يعقوب، ومضى على ذلك أيام، ثم إن الشيخ عبد الواحد اجتمع بالقاضي المذكور في قصر الأمير يعقوب بمراكش، وقال له: أنت قاضي المسلمين، وقد طلبت أهلي فما جاءوني،

فاجتمع القاضي بالأمير يعقوب وقال له: يا أمير المؤمنين، الشيخ عبد الواحد قد طلب أهله مرة وهذه الثانية، فسكت الأمير يعقوب؛ ثم بعد ذلك بمدة لقي الشيخ عبد الواحد القاضي بالقصر المذكور وقد جاء إلى خدمة الأمير يعقوب فقال له: يا قاضي المسلمين، قد قلت لك مرتين وهذه الثالثة: أنا أطلب أهلي وقد منعوني عنهم، فاجتمع القاضي بالأمير يعقوب وقال له: يا مولانا إن الشيخ عبد الواحد قد تكرر طلبه لأهله، فأما أن تسير إليه أهله وإلا فاعزلني عن القضاء، فسكت الأمير يعقوب، وقيل إنه قال له: يا أبا عبد الله ما هذا إلا جد كبير. ثم استدعى خادماً وقال له في السر: تحمل أهل الشيخ عبد الواحد إليه، فحملت إليه في ذلك النهار، ولم يتغير على القاضي ولا قال له شيئاً يكرهه، وتبع في ذلك حكم الشرع المطهر وانقاد لأوامره، وهذه حسنة تعد له وللقاضي أيضاً، فإنه بالغ في إقامة منار العدل

(وفيات الأعيان 10/7).

18- القاضي المنذر بن سعيد وعبد الرحمن الناصر أمير الأندلس

كان القاضي منذر بن سعيد من ذوي الصلابة في أحكامه، والمهابة في أفضيته، وقوة القلب في القيام بالحق في جميع ما يجري على يديه، لا يهاب في ذلك الأمير الأعظم، فمن دونه، ومن مشهور ما جرى له في ذلك قصته المشهورة في أيتام أخي نَجدة. حدث بها جماعة من أهل العلم والرّواية وهي أن الخليفة الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد، احتاج إلى شراء دار بقرطبة لحظية من

نسائه تكرم عليه، فوقع استحسانه على دار كانت لأولاد زكريّا أخي نجدة، وكانت بقرب النشارين في الرّبض الشّرقي، منفصلة عن دوره، يتّصل بها حمام العامّة، له غلّة واسعة، وكان أولاد زكريّا أخي نجدة أيتاماً في حجر القاضي، فأرسل الخليفة له من قَوْمها بعدد ما طابت به نفسه، وأرسل أناساً أمرهم بمداخلة وصيّ الأيتام في بيعها عليهم، فذكر أنه لا يجوز إلّا بأمر القاضي، إذ لم يجز بيع الأصل إلّا عن رأيه ومشورته، فأرسل الخليفة إلى القاضي منذر في بيع هذه الدّار، فقال لرسوله: البيع على الأيتام لا يصح إلّا لوجوه منها الحاجة، ومنها الوهي الشّديد، ومنها الغبطة، فأما الحاجة فلا حاجة لهؤلاء الايتام إلى البيع، وأما الوهي فليس فيها، وأما الغبطة فهذا مكانها، فإن أعطاهم أمير المؤمنين فيها ما تستبين به الغبطة أمرت وصيّهم بالبيع وإلّا فلا، فنقل جوابه هذا إلى الخليفة فأظهر الرّهد في شراء الدّار طمعاً أن يتوخى رغبته فيها، وخاف القاضي أن تنبعث منه عزيمة تلحق الأولاد سورتها، فأمر وصيّ الأيتام بنقض الدّار وبيع انقاضها، ففعل ذلك وباع الأنقاض، وكانت لها قيمة أكثر ممّا قوّمت به للسلطان. فاتصل الخبر به فعز عليه خرابها وأمر بتوقيف الوصيّ على ما أحدثه فيها، فأحال الوصيّ على القاضي أنه أمره بذلك، فأرسل عند ذلك للقاضي منذر بن سعيد، وقال له: أنت أمرت بنقض دار أخي نجدة؟ فقال له: نعم، قال له: وما دعاك إلى ذلك؟ قال: أخذت فيها بقول الله تبارك وتعالى: (أما السّفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا)، مُقوموك لم يقدروها إلّا بكذا، وبذلك تعلق وهمك، فقد نضّ في أنقاضها أكثر من ذلك، وبقيت القاعة والحمام

فضلاً، ونظر الله تعالى للأيتام، فصبر الخليفة عبد الرحمن على ما أتى من ذلك فقال: نحن أول من انقاد إلى الحق، فجزاك الله تعالى عنا وعن أمانتك خيراً.

(مطعم الأنفس ومسرح النانس في ملح أهل الأندلس 252، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب 16/2).

19- القاضي سليمان بن الأسود الغافقي والأمير محمد بن عبد

الرحمن

قال القاضي أبو عمر بن عبد البر: كان القاضي سليمان بن الأسود رجلاً صالحاً متقشفاً، صليماً في حكمه، مهيباً. وكان السبب في تقليد الأمير محمد إياه قضاء قرطبة، حكم أمضاه بمدينة ماردة، وهو قاض عليها للأمير عبد الرحمن والده، ومحمد أمير عليها: وقد احتبس لرجل يهودي من تجار جليقية مملوكة أعجبتة، واشتط اليهودي في سوماها، فدرس غلمانها لاختلاسها من اليهودي. وفرع اليهودي إلى سليمان بمظلمة، واستشهد بمن حول دار الإمارة ممن عرف خبرها. فأوصل سليمان إلى محمد، يعرفه بما ذكره اليهودي، وما شهد لديه، ويقبح عنده سوء الأحداث عنه، ويسأله دفع مملوكته إليه. فأنكر محمد ما زعمه اليهودي، ولواه بحقه، فأعاد القاضي إليه الرسالة يقول له: إن هذا اليهودي الضعيف لا يقدر أن يدعي على الأمير باطل، وقد شهد عندي قوم من التجار، فليأمر الأمير بإنصافه. فلجَّ محمد ولجَّ سليمان. فأرسل إليه سليمان ثانية، يقسم بالله العظيم لئن لم يصرف على اليهودي جاريته، ليركبن دابته من فوره، ويكون طريقه إلى

الأمير والده، يعلمه الخبر، ويستعفيه من قضائه. فلم يلتفت محمد إلى وصيته. فشد سليمان على نفسه، وركب دابته سائراً إلى قرطبة؛ وكانت طريقه على باب دار الإمارة؛ فدخل الفتيان إلى محمد؛ فعرفوه بسيره. فأشفق من ذلك، وأرسل خلفه فتى من ثقاته، يقول له إن الجارية قد وجد خبرها عند بعض فتيانه، وقد كان أخفاها بغير أمره، وها هي حاضرة، ترد إلى اليهودي. فلحقه الرسول على ميل أو نحوه من ماردة، وأعلمه. فقال: والله لا أنصرف من موضعي راجعاً، أو أوتى بالجارية إلى هذا المكان، ويقبضها اليهودي ها هنا، وإلا مضيت لوجهي. فأرسل محمد الجارية إليه. فلما صارت بين يديه، أرسل في اليهودي مولاها، وفي ثقات من ثقات أهل البلد، ودفعها إليه بمحضرهم. وأعجب الأمير محمد ما كان منه، واسترحه واعتقد تفضيله. فلما ولي الخلافة، واحتاج إلى قاض، ولاه وأعزه.

(تاريخ قضاة الأندلس 56)

20 - القاضي سليمان بن الأسود الغافقي وبدرون الصقلي

قال أسلم بن عبد العزيز: سمعت أخي هاشماً يقول: إنني لقاعد يوماً بين يدي الأمير، إذ دخل عليه فتاه بدرون الصقلي، - وكان أثيراً لديه - باكياً. فقال له: ما دهاك؟ فقال له: يا مولاي، عرض لي السّاعة مع القاضي ما لم يعرض لي مثله قطّ، ولوددت أن الأرض انضمت عليّ ولم أقف بين يديه. قال: وما ذاك؟ قال: دُسْتُ عليّ امرأة تطالبي في دار في يدي، فأغفل ما كنت إذ جاءني بطابع القاضي، وكنت أنت أمرتني بما تعلمه؛ فاعتذرت إليها وقلت: أنا اليوم مشغول

بشغل الأمير أعزه الله، وسأكتب إلى القاضي، واستعلم ما يريد. ثم إنني أقبلت إلى القصر وقد أتيت باب القنطرة؛ فإذا برسول من أعوان القاضي بادر إليّ؛ فضرب على عاتقي، وصرفني عن طريقي إليه؛ فدخلت عليه في المسجد الجامع؛ فوجدته غضبان. فنبهني وقال: عصيتني، ولم تأخذ طابعي، فقلت له: لم أفعل، وقد عرفت المرأة بوجه تأخيري. فقال لي: ورب هذا البيت، لو صحّ عندي عصيانك، لأدبتك. ثم قال لي: أنصف هذه المرأة، فقلت: أوكل من يخاصمها عني. فأبى عليّ إلا أن أتكلّم. فلما رأيت صعوبة مقامي، أعطيتها بدعواها، ونجوت بنفسي. أفحسّن عندك، يا مولاي، أن يركب مني قاضيك مثل هذا؟ ومكاني من خدمتك مكاني؟ قال: فتغير وجه الأمير محمّد، وقال له: يا بدرون، اخفض عليك، فمحلّك مني تعلمه؛ فاسألنا به حوائجك، نجيبك إليها، ما خلا معارضة القاضي في شيء من أحكامه؛ فإن هذا باب قد أغلقناه؛ فلا نجيب إليه أحداً من أبنائنا، ولا من إخواننا، ولا من أبناء عمنا، فضلاً عن غيرهم. والقاضي أدرى بما فعل. فمسح بدرون عينيه، وانصرف.

(تاريخ قضاة الأندلس 57/1)

21- القاضي محمد بن سعيد بن بشير المعافري والحكم بن هشام

أمير الأندلس

قال أحمد بن خالد: وكان أول ما أنفذه في قضائه التسجيل على الأمير الحكم؛ في رحي القنطرة، إذ قيم عليه فيها، وثبت عنده من المدعي، وسمع من بينته ما أعذر به إلى الأمير الحكم؛ فلم يكن عنده مدفع. فسجل فيها، وأشهد على نفسه، فما مضت مديدة حتى ابتاعها الحكم ابتياعاً صحيحاً، فسّر بذلك، وقال: رحم الله محمد بن بشير، فلقد أحسن فيما فعل بنا على كره منا، كان في أيدينا شيء مشتبه فصححه لنا، وصار حلالاً طيب الملك في أعقابنا.

(تاريخ قضاة الأندلس 48، ترتيب المدارك وتقريب المسالك 185/1، ونفح

الطيب 145/2)

22- القاضي محمد بن سعيد بن بشير ووزير الحَكَم بن هشام

حكم القاضي ابن بشير على ابن فطيس الوزير، ولم يعرّفه بالشهود، فرجع الوزير ذلك إلى الحَكَم، وتظلم من ابن بشير، فأوما الحَكَم إليه أن الوزير ذكر حكمك عليه بشهادة قوم لم تعرّفه بهم، ولا أعذرت إليه فيهم، وإن أهل العلم يقولون: إن ذلك له، فكتب إليه ابن بشير: ليس ابن فطيس ممّن يُعرّف بمن شهد عليه، لأنّه إن لم يجد سبيلاً إلى تجريحهم لم يتخرج عن طلب أذاهم في أنفسهم وأموالهم، فيدعون الشهادة هم ومن اتّسى بهم، وتضيع أموال الناس.

(ترتيب المدارك وتقريب المسالك 1/185، ونفح الطيب 2/145)

[علق الشيخ علي الطنطاوي -رحمه الله تعالى- في كتابه "رجال من التاريخ" (164) على فعل القاضي محمد بن بشير في سبيل إنصاف المواطن العادي من غريمه صاحب النفوذ بقوله: وهذا مبدأ وضع حديثاً في قانون البيئات عندنا، وحسب واضعوه أنهم جاءوا بشيء جديد ليس في الفقه الإسلامي، وهذا ابن بشير يقرره في القرن الثاني للهجرة من أكثر من ألف ومائتي سنة]

23- القاضي ابن بشير وموسى بن سماعة أحد خواص أمير الأندلس

الحكم

أكثر موسى بن سماعة أحد خواص الأمير الحكم في ابن بشير الشكاية، وأنه يجور عليه، فقال له الحكم: أنا أمتحن قولك الساعة، فأخرج إليه فوراً، واستأذن عليه، فإن أذن لك عزلته، وصدقت قولك فيه، وإن لم يأذن لك دون خصمك ازددت بصيرة فيه، فليس هو عندي بجائر على حال، وإنما مقصده الحق في كل ما يتصرف فيه، فخرج يوم دار ابن بشير، وقد أمر الحكم من يثق به من الفتيان الصقالبية أن يقفوا أثره ويعلموا ما يكون منه، فلم يكن إلا ريثما بلغ، ثم انصرف فحكى للحكم أنه لما خرج الآذن إلى موسى وعلم القاضي بمكانه عاد إليه فقال له: إن كانت لك حاجة فاقصد فيها إذا جلس القاضي مجلس القضاء، فتبسم الحكم، وقال: قد أعلمته أن ابن بشير صاحب حق لا هوادة فيه عنده لأحد.

(ترتيب المدارك وتقريب المسالك 332/3)

24- القاضي ابن بشير والأمير سعيد الخير عم أمير الأندلس

ومما يحكى عن القاضي ابن بشير في العدل، أن سعيد الخير ابن السلطان عبد الرحمن الداخل وكل عند ابن بشير وكيلاً يخاصم عنه لشيء اضطر إليه، وكانت بيده فيه وثيقة فيها شهادات شهود قد ماتوا، ولم يكن فيها من الأحياء إلا الأمير الحكم وشاهد آخر مبرز، فشهد لسعيد الخير ذلك الشاهد، وضربت على

وكيله الآجال في شاهد ثانٍ، وجدّ به الخصام، فدخل سعيد الخير بالكتاب إلى الحَكَم وأراه. شهادته في الوثيقة، وقد كان كتبها قبل الخلافة في حياة أبيه، وعرفه مكان حاجته إلى أدائها عند قاضيه خوفاً من بطلان حقّه، وكان الحَكَم يعظم سعيد الخير عمّه، ويلتزم مبرته، فقال له: يا عمّ، إنّنا لسنا من أهل الشهادات، وقد التبسنا من هذه الدنيا بما لا تجهله، ونخشى أن توقفنا مع القاضي موقف مخزاةٍ كنّا نفيده بملكنا، فصر في خصامك حيث صيرك الحق إليه، وعلينا خلف ما انتقصك، فأبى عليه، وقال: سبحان الله، وما عسى أن يقول قاضيك في شهادتك وأنت وليّته، وهو حسنة من حسناتك، وقد لزمك في الديانة أن تشهد لي بما علمته، ولا تكتمني ما أخذ الله عليك؛ فقال: بلى، إن ذلك لمن حقك كما تقول، ولكنك تدخل علينا به داخلة، فإن أعفيتنا منه فهو أحبّ إلينا، وإن اضطرتنا لم يمكنّا عقوقك، فعزم عليه عزم من لم يشكّ أن قد ظفر بحاجته، وضايقته الآجال، فألح عليه، فأرسل الحَكَم عند ذلك إلى فقيهين من فقهاء زمانه، وخط شهادته بيده في قرطاس، وختم بخاتمه، ودفعها إلى الفقيهين وقال لهما: هذه شهادتي بخطّي تحت ختمي، فأديها إلى القاضي، فأتياه بها إلى مجلسه وقت قعوده للسمع من الشهود، فأديها إليه، فقال لهما: قد سمعت منكما فقوما راشدين في حفظ الله تعالى، وجاء وكيل سعيد الخير، وتقدّم إليه مدلاً واثقاً، وقال له: أيّها القاضي، قد شهد عندك الأمير أصلحه الله تعالى فماذا تقول فأخذ كتاب الشهادة ونظر فيه، ثم قال للوكيل: هذه شهادة لا تعمل عندي فجئني بشاهد عدل، فدهش الوكيل ومضى إلى سعيد الخير فأعلمه، فركب من فوره إلى الحَكَم، وقال: ذهب سلطاننا، وأزيل بهاؤنا، يجترئ هذا القاضي على ردّ شهادتك، والله سبحانه

قد استخلفك على عباده، وجعل الأمر في دمائهم وأموالهم وإليك هذا ما لا يجب أن تحمل عليه، وجعل يغريه بالقاضي ويحرّضه على الإيقاع به، فقال له الحَكَم: وهل شككتُ أنا في هذا يا عمّ؟! القاضي رجلٌ صالح والله، لا تأخذه في الله لومة لائم، فعل ما يجب عليه ويلزمه، وسدّ دونه باباً كان يصعب عليه الدخول منه، فأحسن الله تعالى جزاءه؛ فغضب سعيد الخير، وقال: هذا حسبي منك، فقال له: نعم، قد قضيت الذي كان لك علي، ولست والله أعارض القاضي فيما احتاط به لنفسه، ولا أخون المسلمين في قبض يد مثله.

ولمّا عوتب ابن بشير فيما أتاه من ذلك قال لمن عاتبه: يا عاجز، أما تعلم أنّه لا بد من الإعذار في الشهادات، فمن كان يجترئ على الدفع في شهادة الأمير لو قبلتها؟ ولو لم أعذر لبخست المشهود عليه حقّه.

(تاريخ قضاة الأندلس 48-50، وترتيب المدارك وتقريب المسالك 185/1، ونفح الطيب 145/2-146)

25- القاضي أبو عمرو عثمان بن موسى الجاني وابن عم السلطان

كان الشّيخ الفقيه أبو عمرو عثمان بن موسى الجاني، من القضاة بمدينة ملى من أرض الحبشة، تردد إلى أرض مصر؛ فقرأ بها، وأخذ عن أشياخها. وكان من أهل الفضل والعدل، والقيام على العلم، والصرامة في الحكم. قال الساحلي: ومن ذلك نازلة حدثت له في أحكام الدّماء؛ فتحرى فيها الحق المخلص بين يدي الله. وهي أن أحد بني عم سلطانه ترتبت قبله المطالبة بدم قتيل كان قد أشهد العدول،

وهو جريح، بأن دمه عنده، وتوفّي إثر الشهادة عن عصابة من ولد وإخوة؛ فقاموا طالبين من السلطان النظر لهم في صاحبهم؛ فاستحضره عن أمره بمجلس الحكم الشرعيّ، وأعذر له فيما استظهر به أولياء دم القاتل. فادّعى الدّفع في ذلك، وتأجل آجالاً وسع فيها عليه. وانفرضت الأيام، وقهرته الأحكام؛ فشكى بالقاضي لسلطانه، وسأل منه الأخذ مع الفقهاء في قضيته؛ وقد كان صانعهم بجهد، واستظهر بإثبات عداوته بينه وبين من رماه بدمه. فجمعهم الأمير بحضرته، وأخذ معهم في نازلة ابن عمه؛ فوقع الاتفاق منهم على الأخذ بمذهب الشافعي، أنه لا يقسم بمجرد قول المصاب: دمي عند فلان. واستدلّوا بالحديث الثابت في الصحيح الذي نصه: لو يُعطى الناس بدعواهم، لادّعى ناس دماء رجال وأموالهم. قالوا: وبخصوص في هذه النازلة، لما اقترن بها من الأسباب المرجحة للانتقال عن المذهب، وذكروا مسألة عبد الله بن سهل وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده بأنه ثقة. فمال السلطان إلى موافقتهم، وأن تكون الغرامة من قبله؛ ولكنه قال لقاضيه: ما عندك فيما اجتمع عليه أصحابك؟ فقال له: أمدك الله بإرشاده، وأراك الحق حقاً، وأعانك على اتّباعه، أنت مالكي المذهب، وأهل بلادك كذلك، والانتقال من مذهب إلى مذهب آخر لا يسوغ إلاّ بعد شروط لم يحصل في نازلتها منها شرط واحد، وحديث القسامة أصل من أصول الشرع، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ جلّ الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين، وفقهاء الأمصار. والذي يجمل بك، أيها الملك، إمرار الحق بوجهه، ولو كان على نفسك، فضلاً عن ابن عمك. قال: فأخذ برأي قاضيه، وأمر بابن عمه؛ فدفع بذمته إلى أصحابه؛ فقتلوه بالقسامة. قال المنخبر: فحسب الناس ما

صدر في النَّازلة عن الأمير والقاضي من المناقب الشريفة، والمآثر الحميدة،
والأفعال الدالة على تعظيم الشريعة.

(تاريخ قضاة الأندلس 168).

26- القاضي حفص بن غياث وأمير المؤمنين

عن أبي هشام الرفاعي أن حفص بن غياث كان جالساً في الشرقية للقضاء،
فأرسل إليه الخليفة يدعوه، فقال له: حتى أفرغ من أمر الخصوم، إذ كنت أجيراً
لهم، وأصير إلى أمير المؤمنين، ولم يقم حتى تفرق الخصوم.

(تاريخ بغداد 68/9)

27 - القاضي حفص بن غياث وأم جعفر

عن يحيى بن الليث، قال: باع رجل من أهل خراسان جمالاً بثلاثين ألف
درهم من مرزبان المجوسي وكيل أم جعفر، فمطله بثمنها وحبسه، فطال ذلك على
الرجل، فأتى بعض أصحاب حفص بن غياث فشاوره، فقال: اذهب إليه فقل له:
أعطني ألف درهم وأحيل عليك بالمال الباقي، وأخرج إلى خراسان، فإذا فعل هذا
فالقني حتى أشير عليك، ففعل الرجل وأتى مرزبان فأعطاه ألف درهم، فرجع إلى
الرجل فأخبره، فقال: عد إليه، فقل له: إذا ركبت غداً فطريقك على القاضي
تحضر وأوكل رجلاً يقبض المال وأخرج، فإذا جلس إلى القاضي فادع عليه ما بقي

لك من المال، فإذا أقر حبسه حفص وأخذت مالك. فرجع إلى مرزبان فسأله، فقال: انتظرني بباب القاضي، فلما ركب من الغد وثب إليه الرجل، فقال: إن رأيت أن تنزل إلى القاضي حتى أوكل بقبض المال وأخرج، فنزل مرزبان فتقدما إلى حفص بن غياث، فقال الرجل: أصلح الله القاضي لي على هذا الرجل تسعة وعشرون ألف درهم، فقال حفص: ما تقول يا مجوسي؟ قال: صدق أصلح الله القاضي، قال: ما تقول يا رجل فقد أقر لك؟ قال: يعطيني مالي أصلح الله القاضي، فأقبل حفص على المجوسي، فقال: ما تقول؟ قال: هذا المال على السيدة، قال: أنت أحمق، تقر ثم تقول على السيدة! ما تقول يا رجل؟ قال: أصلح الله القاضي إن أعطاني مالي وإلا حبسته. قال حفص: ما تقول يا مجوسي؟ قال: المال على السيدة، قال حفص: خذوا بيده إلى الحبس، فلما حبس بلغ الخبر أم جعفر، فغضبت وبعثت إلى السندي وجه إلي مرزبان، وكانت القضاة تحبس الغرماء في الحبس، فعجل السندي فأخرجه، وبلغ حفصاً الخبر، فقال: أحبس أنا ويخرج السندي؟ لا جلست مجلسي هذا أو يرد مرزبان إلى الحبس، فجاء السندي إلى أم جعفر، فقال: الله الله فيّ، إنه حفص بن غياث وأخاف من أمير المؤمنين أن يقول لي: بأمر من أخرجته؟ رديه إلى الحبس وأنا أكلم حفصاً في أمره، فأجابته، فرجع مرزبان إلى الحبس، فقالت أم جعفر، يا هارون قاضيك هذا أحمق، حبس وكيلي واستخف به، فمره لا ينظر في الحكم، وتولي أمره إلى أبي يوسف، فأمر لها بالكتاب، وبلغ حفصاً الخبر، فقال للرجل: أحضر لي شهوداً حتى أسجل لك على المجوسي بالمال، فجلس حفص فسجل على المجوسي وورد كتاب هارون مع خادم له، فقال: هذا كتاب أمير المؤمنين، قال: مكانك

نحن في شيء حتى نفرغ منه، فقال: كتاب أمير المؤمنين! قال: انظر ما يقال لك.

فلما فرغ حفص من السجل أخذ الكتاب من الخادم، فقرأه، فقال: اقرأ علي أمير المؤمنين السلام، وأخبره أن كتابه ورد وقد أنفذت الحكم، فقال الخادم: قد والله عرفت ما صنعت أن تأخذ كتاب أمير المؤمنين حتى تفرغ مما تريد، والله لأخبرن أمير المؤمنين بما فعلت، فقال له حفص: قل له ما أحببت.

فجاء الخادم فأخبر هارون فضحك، وقال للحاجب: مر لحفص بن غياث بثلاثين ألف درهم، فركب يحيى بن خالد فاستقبل حفصاً منصرفاً من مجلس القضاء، فقال: أيها القاضي قد سررت أمير المؤمنين اليوم، وأمر لك بثلاثين ألف درهم، فما كان السبب في هذا؟ قال: تمم الله نور أمير المؤمنين، وأحسن حفظه وكلاءته، ما زدت علي ما أفعل كل يوم، قال: علي ذاك؟ قال: ما أعلم إلا أن يكون سجلت علي مرزبان المجوسي بما وجب عليه، فقال يحيى بن خالد: فمن هذا سرّ أمير المؤمنين.

(تاريخ بغداد 86/9)

28 - القاضي عبيد الله بن الحسن العنبري، والمهدي

كتب المهدي إلى عبيد الله بن الحسن قاضي البصرة يأمره، انظر إلى الأرض التي يخاصم فيها فلان التاجر فلان القائد فاقض بها للقائد. قال: اجمع شهوداً فجمع جماعة، فكتب عليه حكماً للتاجر، ثم قال: اذهب الآن فقد طوقتك طوقاً لا يفكه عنك خمسون قينا. قال: فعزله المهدي.

(تاريخ بغداد 309/10، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال 25/19)

29 - القاضي سوار بن عبد الله والأمير عقبة بن سلم الهنائي

قال الأصمعي: حدثني أبي أن عقبة بن سلم الهنائي، عامل أبو جعفر على معونة البصرة، وذكر من عتوه واجترائه على الله وإقدامه على دماء المسلمين وأموالهم أمراً منكراً، وأنه أخذ رجلاً قدم بجوهرة من البحر، فأخذ منه الجوهرة، وحبسه في السجن فجاءت زوجته إلى سوار بن عبد الله، وهو قاضي أهل البصرة، فقالت: أنا بالله ثم بالقاضي؛ إن الأمير عقبة بن سلم أخذ زوجي، وقدم بجوهرة فاغتصبه إياها، وحبسه في السجن، فبعث إليه سوار يخبره بما رفعت المرأة عليه عنده، فإن كان حقاً فأطلق الرجل ورد جوهرته، فلما أخبر عقبة ابن سلم برسالة سوار زجرهم، وشتهم سواراً شتماً قبيحاً، فجاء الرسول إلى سوار فأخبره بجوابه، فوجه إليه سوار بأمنائه ليسمعوا منه قوله، وما يرد من الجواب، فأتوه فرد عليهم من الرد والشتم أمراً قبيحاً، فأتوه فأخبرهم، فأرسل إليه سوار، فقال: والله لئن لم تطلق الرجل وترد عليه جوهرته لآتينك في ثياب بياض ماشياً، ولأدمرن

عليك بغير سلاح ولا رجال، ولأقتلنك قتلة يتحدث الناس بها، فلما سمع من بحضرته رسالة سوار قالوا له: أيها الأمير إنه يفعل بك ما أرسل به إليك، وهو سوار قاضي أمير المؤمنين؛ وهو تميم ومضر، وبلعنبر، وكلها مسلحة له، وأنت رجل من أهل اليمن، وليس بالبصرة من كبير أحد، فافعل ما أمرك به فوجه إليه بالرجل وبالجوهرة، ووجه إليه رجالاً يشهدون عليه بقبض الرجل والجوهرة، فصاح بهم سوار وقال: يا أبا عبد الله يشهدون على ماذا؟ يطلق الرجل وترد عليه جوهرته.

(أخبار القضاة 2/95-60)

30 - القاضي سوار بن عبد الله والخليفة أبو جعفر المنصور

قال الأصمعي: كتب أبو جعفر أمير المؤمنين إلى سوار في شيء كان عنده خلاف الحق، فلم ينفذ سوار كتابه، وأمضى الحكم عليه، فاغتاظ أمير المؤمنين عليه وتوعده، فقبل له: يا أمير المؤمنين إنما عدل سوار مضاف إليك وتزيين خلافتك، فأمسك.

(أخبار القضاة 2/60)

31- القاضي سوار والخليفة أبو جعفر أيضاً

كتب أبو جعفر إلى سوار بن عبد الله قاضي البصرة: انظر الأرض التي تخاصم لها فلان القائد وفلان التاجر فادفعها إلى فلان القائد فكتب إليه سوار: البينة قد قامت عندي أنها لفلان التاجر فلست أخرجها من يديه إلا ببينة فكتب إليه أبو جعفر والله الذي لا إله إلا هو لتدفعنها إلى فلان القائد فكتب إليه سوار والله الذي لا إله إلا هو لا أخرجها من يدي فلان التاجر إلا بحق فلما جاءه الكتاب قال أبو جعفر ملأتها والله عدلاً، صار قضاتي تردني إلى الحق.

(معرفة الثقات للعجلي 441، وتاريخ دمشق 325/32، وتاريخ الخلفاء

197)

32 - القاضي سوار وحماد بن موسى الغالب

كان حماد بن موسى الغالب على أمر محمد بن سليمان، فحبس سوار رجلاً فبعث حماد، فأخرجه من الحبس، فركب سوار حتى دخل على محمد بن سليمان، وهو قاعد للناس، والناس على مراتبهم، فجلس حيث يراه محمد، ثم دعا بقائد، فقال: أسمع أنت مطيع؟ قال: نعم، قال: اجلس ههنا فأقعده عن يمينه، ثم دعا آخر ففعل ذلك بجماعة من القواد، قال: انطلقوا إلى حماد بن موسى، فضعوه في الحبس، فنظروا إلى محمد، فأشار إليهم أن افعلوا ما يأمركم، فانطلقوا فوضعوا حماد بن موسى في الحبس، فانصرف سوار. فلما كان العشي أراد محمد بن سليمان الركوب إلى سوار، فبلغه فقال: أنا أحق بالركوب إلى

الأمير فركب إليه، فقال: يا أبا عبد الله كنت على المجيء إليك، فقال: أنا أحق أن أركب إليك، فقال: قد بلغني ما صنع هذا الجاهل، فأحب أن تهب له ذنبه، قال: قد فعلت إن رد الرجل إلى الحبس، قال: يرده بالصغار والقماء، فوجه إلى الرجل فحبسه وأخرج حماداً، وكتب بذلك إلى المهدي، فكتب إلى سوار يخبره بالخبر، ويحمده على ما صنع، وكتب إلى محمد بن سليمان بكلام غليظ يذكر فيه حماداً، ويقول: الرافضي الرافضي، والله لولا أن الوعيد أمام العقوبة ما أدبته إلا بالسيف؛ ليكون عظة لغيره، ونكالاً، يفتات على قاضي المسلمين في رأيه، ويركب هواه لموضعه منك، ويعرض بالأحكام استهانة بأمر الله وإقداماً على أمير المؤمنين، وما قال إلا بك، ولما أرخيت من رسنه، وبالله لئن عاد إلى مثلها ليجدني أغضب لدين الله، وأنتقم لأولياء الله من أعدائه، والسلام.

(أخبار القضاة 69/2-70)

33 - الحسن بن عبد الله العنبري والخليفة المعتصم وابن أبي دؤاد

لما صار الحسن إلى البصرة أراد ابن أبي دؤاد أن يخبره ويغمره فكتب إليه: أن عندك صكاً هي في ديوانك هي لقوم من أهل بغداد، فاحملها مع نفر من قبلك لتسلمها إلى قاضي بغداد يكون أهون على أهلها في الثبت، فكتب جراب [لعلها جواب] الكتاب: إن هذه الصكك لقوم قبلي قد شرعوا فيها، وأقاموا البينة عندي، ولم أكن لأخرجها عن يدي فيبطل حق من حقوقهم، فإن شئت أن تبعث أنت إلى الديوان، فتأخذها كان ذلك إليك، فأما أنا فلم أكن لأتقلد ذلك، فغضب

ابن أبي دؤاد، فدخل على المعتصم، فاستخرج كتابه جزماً بحمل الصكاك، فلما وردت الصكاك عليه بعث إلى فقهاء البصرة، وفيهم هلال الرأي فشاورهم؛ فقال له هلال: كأنهم عزلوك عن هذه الصكاك نفسها، فوجهها إليهم، فلما خرجوا قال لي: ما تقول؟ قال: قلت: عوذك الله وأهلك من رد كتب الخلفاء بما لا يستقيم خيراً، قال: أجل وفقك الله، اكتب يا غلام، فكتب؛ ورد علي كتاب أمير المؤمنين، أعزه الله حزماً ولم يكن القضاة يكتب إليها حزماً، وهذه الكتب كنت أوطيء أمير المؤمنين فيها العثرة، وهي لقوم قبلي، ولم أكن لأتقلد إثم إبطال حقوقهم، والديوان ديوان أمير المؤمنين، فإن أحب أن يرسل فيأخذها، فذاك إليه، فلما ورد الكتاب على ابن أبي دؤاد ظن أنه قد افترسه، فأدخل الكتاب إلى المعتصم، فقال: كيف قد رأيت فراستي فيه؟ والله لوددت أن مكان كل شعرة منه قاض على بلد من البلدان.

(أخبار القضاة 174/2-175)

34 - قاضي الري أحمد بن بديل الكوفي، وموسى بن بغا أحد قواد

أمير المؤمنين

قال أبو القاسم عبيد الله بن سليمان: كنت أكتب لموسى بن بغا، وكنا بالري وقاضيتها إذ ذاك أحمد بن بديل الكوفي، فاحتاج موسى أن يجمع ضيعة هناك، كان له فيها سهام ويعمرها وكان فيها سهم ليتيم، فصرت إلى أحمد بن بديل أو فاستحضرت أحمد بن بديل وخاطبته في أن يبيع علينا حصة اليتيم ويأخذ الثمن

فامتنع، وقال: ما باليتيم حاجة إلى البيع، ولا آمن أن أبيع ماله وهو مستغن عنه فيحدث على المال حادث فأكون قد ضيعته عليه. فقلت: إنا نعطيك في ثمن حصته ضعف قيمتها. فقال: ما هذا لي بعذر في البيع والصورة في المال إذا كثرت مثلها إذا قلّ. قال: فأخذته بكل لون وهو يمتنع، فأضجرني، فقلت له: أيها القاضي لا تفعل، فإنه موسى بن بعا. فقال لي: أعزك الله، إنه الله تبارك وتعالى. قال: فاستحييت من الله أن أعاوده بعد ذلك، وفارقت، فدخل عليّ موسى فقال: ما عملت في الضيعة؟ فقصصت عليه الحديث، فلما سمع أنه الله بكى، وما زال يكررها ثم قال لا تعرض لهذه الضيعة، وانظر في أمر هذا الشيخ الصالح فإن كانت له حاجة فاقضها. قال: فأحضرت، وقلت له: إن الأمير قد أعفك من أمر الضيعة وذاك أني شرحت له ما جرى بيننا، وهو يعرض عليك قضاء حوائجك. قال: فدعا له وقال: هذا الفعل أحفظ لنعمته، وما لي حاجة إلا إدرار رزقي فقد تأخر منذ شهر وأضر بي ذلك. قال: فأطلقت له جارية.

(تاريخ دمشق 401/60، والمنتظم 9/5-10، وأخبار القضاة باختصار

(197/3)

35 - القاضي أبو خازم والخليفة المعتضد

قال أبو الحسين وبلغ من شدته -يعني أبا خازم- في الحكم أنّ المعتضد وجه إليه بطريف المخلدي، فقال له: إنّ علي الضُّبَعي بيعاً -وكان للمعتضد ولغيره مال- وقد بلغني أن غرماءه أثبتوا عندك، وقد قسطت لهم من ماله، فاجعلنا كأحدكم فقال له أبو خازم: قل له: أمير المؤمنين أطال الله بقاءه ذاك لما قال لي وقت قللني أنه قد أخرج الأمر من عنقه وجعله في عنقي ولا يجوز لي أن أحكم في مال رجل لمدع الا بيينة. فرجع إليه طريف فأخبره. فقال: قل له: فلان وفلان يشهدان -يعني لرجلين جليلين كانا في ذلك الوقت- فقال: يشهدان عندي وأسأل عنهما، فان زكيا قبلت شهادتهما، وإلا أمضيت ما قد ثبت عندي، فامتنع أولئك من الشهادة فرعاً ولم يدفع إلى المعتضد شيئاً.

(تاريخ دمشق 81/34، وتاريخ بغداد 64/11، والمنتظم في تاريخ الملوك

والأمم 38/13)

36 - القاضي أبو خازم والمعتضد

عن وكيع القاضي قال: كنت أتقلد لأبي خازم وقوفاً في أيام المعتضد، منها وقوف الحسن بن سهل، فلما استكثر المعتضد من عمارة القصر المعروف بالحسني، أدخل إليه بعض وقوف الحسن بن سهل التي كانت في يدي، ومجاورة القصر، وبلغت السنة آخرها، وقد جنيت مالها إلا ما أخذه المعتضد، فجئت إلى أبي خازم فعرفته اجتماع مال السنة، واستأذنته في قسمته في سبيله، وعلى أهل

الوقف، فقال لي: فهل جبيت ما على أمير المؤمنين؟ فقلت له: ومن يجسر على مطالبة الخليفة؟ فقال: والله لا قسمت الارتفاع أو تأخذ ما عليه، ووالله إن لم يرح العلة لا وليت له عملاً، ثم قال: امض إليه الساعة وطالبه، فقلت: من يوصلني؟ فقال لي: امض إلى صافي الحرمي، وقل إنك رسولي أنفذتك في مهم، فإذا توصلت تعرفه ما قلت لك. فجئت فقلت لصافي ذلك، فأوصلني وكان آخر النهار، فلما مثلت بين يدي الخليفة ظن أن أمراً عظيماً قد حدث، وقال: هيه قل، كأنه متشوف. فقلت له: إني ألي لعبد الحميد قاضي أمير المؤمنين ووقف الحسن بن سهل، وفيها ما قد أدخله أمير المؤمنين إلى قصره، ولما جبيت مال هذه السنة امتنع من تفرقة إلى أن أجيء بما على أمير المؤمنين، وأنفذني الساعة قاصداً لهذا السبب، وأمرني أن أقول إني حضرت في مهم لأصل، قال: فسكت ساعة مفكراً، ثم قال: أصاب عبد الحميد، يا صافي هات الصندوق، فأحضر صندوقاً لطيفاً فقال: كم يجب لك؟ فقلت: الذي جبيت عام أول من ارتفاع هذه العقارات أربعمئة دينار؛ فقال: كيف حذقك بالنقد والوزن؟ قلت: أعرفهما، قال هاتوا ميزاناً؛ فجيء بميزان، وأخرج من الصندوق دنانير عيناً، فوزن لي منها أربعمئة دينار، فقبضتها وانصرفت إلى أبي خازم بالخبر، فقال: أضفها إلى ما قد اجتمع من مال الوقف عندك وفرقه في غد في سبله، ولا تؤخر ذلك؛ ففعلت، فكثر شكر الناس لأبي خازم بهذا السبب وإقدامه على الخليفة بمثل ذلك، وشكرهم للمعتضد في إنصافه.

(تاريخ دمشق 81/34، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم 40/13)

37 - قاضي القضاة ابن دقيق العيد والأمير منكوتر

بعث منكوتر إلى قاضي القضاة تقي الدين محمد بن دقيق العيد يعلمه أن تاجراً قد مات وترك أخاً ولم يخلف غيره ممن يرثه، وأراد أن يثبت استحقاقه الإرث بمجرد هذا الإخبار عنه. فلم يوافق قاضي القضاة على ذلك، وترددت الرسل بينهما، فخرج منكوتر من ذلك، وبعث إليه الأمير كرت الحاجب، فلما دخل كرت وقف بعدما سلّم، فقام له القاضي نصف قومة ورد عليه السلام وأجلسه. وأخذ كرت يتلطف به في إثبات أخوة التاجر بشهادة منكوتر، فقال له قاضي القضاة: وماذا يبني على شهادة منكوتر؟ قال له: يا سيدي ما هو عندكم عدل؟ فقال: سبحان الله ثم أنشد:

يقولون هذا عندنا غير جائز ... ومن أنتم حتى يكون لكم عندُ

وكرر ذلك ثلاث مرات، ثم قال: والله متى لم تقم عندي بينة شرعية ثبتت عندي، وإلا فلا حكمت له بشيء باسم الله، فقام كرت وهو يقول: والله هذا هو الإسلام وعاد إلى منكوتر واعتذر إليه بأن هذا الأمر لا بد فيه من اجتماعك بالقاضي إذا جاء إلى دار العدل.

فلما كان يوم الخدمة، ومر القاضي على دار النيابة بالقلعة، ومنكوتر جالس في الشباك، تسارعت الحجاب واحداً بعد آخر إلى القاضي وهم يقولون: يا سيدي الأمير ولدك يختار الاجتماع بك لخدمتك. فلم يلتفت إلى أحد منهم، فلما ألحوا عليه قال لهم: قولوا له: ما وجبت طاعتك عليّ، والتفت إلى من معه من القضاة، وقال: أشهدكم أنني عزلت نفسي باسم الله، قولوا له يولّ غيري. وعاد

إلى داره وأغلق بابه، وبعث نقباءه إلى النواب في الحكم وعقاد الأنكحة يمنعهم من الحكم وعقد الأنكحة.

فلما بلغ السلطان ذلك أنكر على منكوتر، وبعث إلى القاضي يعتذر إليه ويستدعيه، فأبى واعتذر عن طلوعه، فبعث إليه الشيخ نجم الدين حسين بن محمد بن عبود والطواشي مرشداً، فما زالوا به حتى صعدا به إلى القلعة. فقام إليه السلطان وتلقاه، وعزم عليه أن يجلس في مرتبته، فبسط منديله وكان خرقة كتان خلقة فوق الحرير قبل أن يجلس، كراهة أن ينظر إليه، ولم يجلس عليه. وما برح السلطان يتلطف به حتى قبل الولاية ثم قال له: يا سيدي هذا ولدك منكوتر خاطرك معه، ادعوا له، وكان منكوتر ممن حضر، فنظر إليه قاضي القضاة ساعة، وصار يفتح يده ويقبضها وهو يقول: منكوتر لا يجيء منه شيء وكررها ثلاث مرات، وقام. فأخذ السلطان الخرقة التي وضعها على المرتبة تبركا بها، وتفرقها الأمراء قطعة قطعة ليدخروها عندهم رجاء بركتها.

(السلوك لمعرفة دول الملوك 1/293)

38 - القاضي نصر بن زياد بن نهيك، وعبد الله بن طاهر

ورد رجل من هراة فرفع قصته إلى عبد الله بن طاهر. فلما قدم بين يديه قال: من خصمك؟ قال: الأمير أيده الله. قال: ما الذي تدعي عليّ؟ قال: ضيعة لي بهراة غصبتها والد الأمير، وهي اليوم في يده. قال: ألك بينة؟ قال: إنما تقام البينة بعد الحكومة إلى القاضي. فإن رأى الأمير أيده الله أن يحملني وإياه على

حكم الإسلام. قال: فدعا عبد الله بن طاهر بالقاضي نصر بن زياد ثم قال للرجل: ادّع. قال: فادّعى الرجل مرة بعد أخرى. فلم يلتفت إليه نصر بن زياد، ولم يسمع دعواه، فعلم الأمير أنه قد امتنع عن استماع الدعوى حتى يجلس الخصم مع المدعي، فقام عبد الله بن طاهر من مجلسه حتى جلس مع خصمه بين يديه، فقال نصر للمدعي: ادّع فقال: أدعي أيد الله القاضي أن ضيعة لي بهراة وذكرها بحدودها وحقوقها، هي لي في يدي الأمير، فقال له الأمير عبد الله بن طاهر: أيها الرجل، قد غيرت الدعوى إنما ادعيت أولاً على أبي، فقال الرجل: لم أشته أن أفضح والد الأمير في مجلس الحكم، أدعي أن والد الأمير قد كان غصبي عليها، وإنما اليوم في يد الأمير، فسأل نصر بن زياد عبد الله بن طاهر عن دعواه فأنكره، فالتفت إلى الرجل فقال: ألك بينة؟ قال: لا، قال: فما الذي تريده؟ قال: يمين الأمير بالله الذي لا إله إلا هو قال: فقام الأمير إلى مكانه وأمر الكاتب ليكتب إلى هراة برد الضيعة عليه.

(تاريخ دمشق 220/29-221)

39 - القاضي جميل بن كريب المعافري والأمير عبد الرحمن بن

حبيب الفهري

كان القاضي جميل بن كريب من أهل إفريقية، من أهل العلم والدين، وسأله الأمير عبد الرحمن بن حبيب الفهري تولية القضاء فامتنع، وتمارض وشرب ماء التبن حتى اصفر لونه، فبعث إليه عبد الرحمن فقال له: إنما أردت أن تكون عوناً

على الأمر، وأقلدك أمر المسلمين فتحكم عليّ وعلى من دوني بما تراه من الحق، فأتق الله في الناس. فقال له جميل: آله إنك لتفعل؟ فقال: آله، فقبل، فما مر إلا أيام حتى أتاه رجل يدعي على عبد الرحمن بن حبيب دعوى، فمضى معه إلى باب دار الإمارة، فقال للحاجب: أعلم الأمير بمكاني، وأن هذا يدعي عليه بدعوى. فدخل فأعلمه. وكان عبد الرحمن من أغنى من ولي إفريقية، فلبس رداء ونعلين وخرج إليه، فأقعدته جميل مقعد الخصم مع صاحبه، ثم نظر بينهما، فأنصفه عبد الرحمن.

(المنتظم 472/2)

40 - القاضي عافية بن يزيد بن قيس

كان عافية القاضي يتقلد للمهدي القضاء بأحد جانبي مدينة السلام مكان ابن علثة، وكان عافية عالماً زاهداً، فصار إلى المهدي في وقت الظهر في يوم من الأيام وهو خال، فاستأذن عليه فأدخله، فإذا معه قمطر، فاستغفاه من القضاء، واستأذنه في تسليم القمطر إلى من يأمر بذلك، فظن أن بعض الأولياء قد غض منه أو أضعف يده في الحكم، فقال له في ذلك. فقال: ما جرى من هذا شيء. قال: فما سبب استغفائك. فقال: كان يتقدم إليّ خصمان موسران وجيهان منذ شهرين في قضية معضلة مشكلة، وكل يدعي بينة وشهوداً، ويدلي بحجج تحتاج إلى تأمل وتثبت، فرددت الخصوم رجاء أن يصطلحوا، أو يعن لي وجه فصل ما بينهما، قال: فوقف أحدهما من خبري على أنني أحب الرطب السكر، فعمد في

وقتنا - وهو أول أوقات الرطب - إلى أن جمع رطباً سكرًا لا يتهياً في وقتنا جمع مثله إلا لأمير المؤمنين، وما رأيت أحسن منه، ورشا بوابي جملة دراهم على أن يُدخل الطبق إليّ ولا يبالي أن يُردّ، فلما أُدخل إليّ أنكرت ذلك، وطردت بوابي، وأمرت برد الطبق فرُدّ، فلما كان اليوم تقدم إليّ مع خصمه فما تساويا في قلبي، ولا في عيني، وهذا يا أمير المؤمنين ولم أقبل، فكيف يكون حالي لو قبلت؟! ولا آمن أن يقع على حيلة في ديني فأهلك، وقد فسد الناس، فأقلمي أقالك الله واعفني. فأعفاه.

(تاريخ بغداد 308/12-309)

41 - القاضي سلمة بن صالح، أبو إسحاق الجعفي الأحمر الكوفي،

وأحد كبار رجال العشائر

تقدم هشيم بن بشير مع خصم له إلى سلمة بن صالح وهو على قضاء واسط في زمن الرشيد، فكلم الخصم هشيمًا بكلمة فرجع هشيم يده فلطم الخصم بين يدي سلمة بن صالح، فأمر سلمة بهشيم فضرب عشر درر، وقال: تتعدى على خصمك بحضرتي؟! فأغضب ذلك مشيخة واسط، فخرجوا إلى بغداد إلى الرشيد، فأقاموا ببابه، إلى أن خرج الرشيد إلى مكة، فخرجوا بأجمعهم معه، وهم عباد بن العوام ومحمد بن يزيد وخالد بن عبد الله وغيرهم من المشيخة، فلما صاروا إلى مكة اعترضوا الرشيد وهو يطوف بالبيت فكلموه في أمر سلمة. فقالوا: يا أمير

المؤمنين لسنا نطعن على سلمة، ولكن رجل مكان رجل، فرق لهم الرشيد وقال:
أما هذا فنعم، فأمر بعزله وتقليد رجل سواه.

(تاريخ بغداد 9/130-131)

42- القاضي عمر بن حبيب العدوي البصري، وعبد الصمد بن علي

عم الرشيد

كان عمر بن حبيب على قضاء الرصافة لهارون الرشيد، فاستعدى إليه رجل
على عبد الصمد بن علي، فأعداه عليه، فأبى عبد الصمد أن يحضر مجلس
الحكم، فختم عمر بن حبيب قمطره، وقعد في بيته، فرفع ذلك إلى هارون
الرشيد، فأرسل إليه فقال: ما منعك أن تجلس للقضاء. فقال: أعدى عليّ رجل
فلم يحضر مجلسي. قال: ومن هو؟ قال: عبد الصمد بن علي. فقال هارون:
والله لا يأتي مجلسك إلا حافياً. قال: وكان عبد الصمد شيخاً كبيراً، قال:
فبُسطت له اللبود من باب قصره إلى مسجد الرصافة، فجعل يمشي ويقول:
أتعني أمير المؤمنين، أتعني أمير المؤمنين. فلما صار إلى مجلس عمر بن حبيب
أراد أن يساويه في المجلس فصاح به عمر وقال: اجلس مع خصمك. قال:
فتوجه الحكم على عبد الصمد، فحكم عليه وسجل به. فقال عبد الصمد: لقد
حكمت عليّ بحكم لا يجاوز أصل أذنك.

فقال عمر: أما إنني قد طوقتك بطوق لا يفكه عنك الحدادون، قم.

قال الخطيب البغدادي: كذا ذكر في هذا الخبر أنه كان علي قضاء الرصافة والمحفوظ أنه كان علي قضاء الشرقية.

(تاريخ بغداد 197/11-198، وتاريخ دمشق 252/36-253)

43 - قاضي القضاة شمس الدين عبد الله بن محمد بن عطاء

الأذرعى والملك الظاهر بيبرس

لما أوقع الظاهر الحوطة على الأملاك والبساتين بدمشق، وقعد الظاهر في دار العدل بدمشق، وجرى الحديث في هذا المعنى بحضور القضاة الأربعة والعلماء وغيرهم فكل من القضاة ألان له القول، وخشي سطوة الملك الظاهر، إلا شمس الدين هذا، فإنه صدع بالحق وقال: ما يحل لمسلم أن يتعرض لهذه الأملاك والبساتين، فإنها بيد أربابها ويدهم ثابتة عليها، فغضب الملك الظاهر من هذا القول وقام من دار العدل وقال: إذا كنا ما نحن مسلمون إيش قعودنا؟ فشرع الأمراء يتألفوه ولا زالوا به حتى سكن غضبه، فلما رأى الظاهر صلابة دينه حظي عنده وقال: أثبتوا كتبنا عند هذا القاضي الحنفي، وعظم في عينه وهابه، وكان من العلماء الأعيان تام الفضيلة، وافر الديانة، كريم الأخلاق، حسن العشرة، كثير التواضع، عديم النظر، وانتفع بعلمه جم غفير رحمه الله تعالى.

(النجوم الزاهرة 246/7-247، والمنهل الصافي 83/2، والبداية والنهاية

(314/13)

44 - قاضي القضاة أبو الحسن علي بن محمد الدامغاني والخليفة

المستظهر

تقدم إليه المستظهر بسماع قول بعض الناس فلم يره أهلاً، فلم يسمع قوله. قال أبو البركات بن الجلاء الأمين: حضر أبو الحسن الدامغاني وجماعة أهل الموكب باب الحجرة، فخرج الخادم أن أمير المؤمنين يحب يسمع كلامك، يقول لك: أنحن نحكمك أم تحكمننا؟! قال: فقال: كيف يقال لي هذا، وأنا بحكم أمير المؤمنين؟! فقال: أليس يتقدم إليك بقبول قول شخص فلا تفعل؟ قال: فبكى، ثم قال لأمير المؤمنين: يا أمير المؤمنين، إذا كان يوم القيامة، جيء بديوان ديوان، فسئلت عنه، فإذا جيء بديوان القضاء كفاك أن تقول: وليته لذاك المدبر ابن الدامغاني فتسلم أنت وأقع أنا. قال: فبكى الخليفة وقال: أفعل ما تريد.

(المنتظم 209/9)

45 - القاضي جميع بن حاضر الناجي، وسليمان بن أبي السري

لما وصل خبر تولية عمر بن عبد العزيز الخلافة إلى سكان ما وراء النهر، اجتمع أهل سمرقند وقالوا لسليمان بن أبي السري: إن قتيبة غدر بنا، وظلمنا وأخذ بلادنا، وقد أظهر الله العدل والانصاف، فأذن لنا فليفد منا وفد إلى أمير المؤمنين، يشكو ظلامتنا، فإن كان لنا حق أعطيناها، فإن بنا إلى ذلك حاجة. فأذن لهم سليمان، فوجهوا منهم قوماً فقدموا على عمر، فكتب لهم عمر إلى سليمان

بن السري: إنّ أهل سمرقند، قد شكوا إليّ ظلماً أصابهم، وتحاملاً من قتيبة عليهم أخرجهم من أرضهم، فإذا أتاك كتابي، فأجلس لهم القاضي فلينظر في أمرهم، فإن قضى لهم فأخرجهم إلى معسكرهم كما كانوا وكنتم قبل أن ظهر عليهم قتيبة. فأجلس سليمان جميع بن حاضر القاضي، فقضى أن يخرج عرب سمرقند إلى معسكرهم وينابذوهم على سواء فيكون صلحاً جديداً أو ظفراً عنوة، فقال أهل الصغد: بل نرضى بما كان ولا نجدد حرباً، وتراضوا بذلك، فقال أهل الرأي: قد خالطنا هؤلاء القوم وأقمنا معهم، وأمنونا وأمنّاهم، فإن حكم لنا عدنا إلى الحرب ولا ندري لمن يكون الظفر، وإن لم يكن لنا اجتلبنا عداوة في المنازعة، فتركوا الأمر على ما كان ورضوا ولم ينازعوا.

(تاريخ الطبري 69/4، وفتوح البلدان 519/3)

قال الدكتور علي محمد الصلابي معلقاً على ذلك في كتابه (الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار): أية دولة في القرن العشرين تحني رأسها هكذا للعدل كي يأخذ مجراه، وللحق كي يعود إلى أصحابه؟ وأي حاكم في تاريخ الشعوب التي لم تعرف الله، استجاب هكذا لنداءات المظلومين الذين سلبت حقوقهم، كهذه الاستجابة السريعة الحاسمة من عمر بن عبد العزيز؟ ألا أنه المسؤول الذي نذر نفسه للدفاع عن قيم الحق والعدل في أقطار الأرض، فبدونهما تفقد شريعة الله مقوماتها وأهدافها العليا. فهذا مثل رفيع من عدل عمر... إلخ.

46 - القاضي أبو يوسف والفضل بن الربيع وزير أمير المؤمنين الرشيد

شهد الوزير الفضل بن الربيع في حضور الإمام أبي يوسف في قضية، وردّ الإمام شهادته، ولما سئل الإمام عن سبب ردّ شهادته قال: إنّ هذا الشّخص كان يخاطب شخصاً (الخليفة) في مجلسٍ قائلاً له: عبدكم. فإذا كان صادقاً بكونه عبداً فلا تقبل شهادته وإذا كان كاذباً فلا تقبل شهادة الكاذب.

(درر الحكام في شرح مجلة الأحكام 358/4)

47 - القاضي أبو يوسف وأمير المؤمنين الرشيد واليهودي

حكى صاحب كتاب بدائع البدائع في كتابه محاسن الشرائع، عن أبي يوسف أنه قال: لئن جرت في القضاء بين عباده، لم أجز إلا مرة واحدة، وإلا فلا يغفر الله لي.

ادعى يهودي على هارون الرشيد دعوى، فأحضرت هارون الرشيد باستدعاء اليهودي، فلما حضر هارون قلت لليهودي: قم واجلس حيث يجلس خصمك، وما قلت لهارون: قم واجلس حيث يجلس خصمك.

(حسن السلوك الحافظ دولة الملوك 125).

وفي بعض المصادر أنه نصراني وليس يهودي، قال القاضي العلامة محمد بن إسماعيل العمراني في كتابه "نظام القضاء في الإسلام" ص 121: "وقد حكى الأستاذ عبد الحليم الجندي... [في كتابه "أحمد بن حنبل إمام أهل السنة"

ص50] عن قاضي القضاة أبي يوسف أنه استرجع سيرة حياته وهو يبرح دار الفناء إلى دار البقاء، فناجى ربه بقوله: "اللهم إنك تعلم أنني وليت هذا الأمر فلم أمل إلى أحد الخصمين إلا في خصومة نصراني مع الرشيد لم أسوّ بينهما، وقضيت على الرشيد، لم يمكني أمر الرشيد بالقيام والمحابة مع خصمه، لكنني رفعت النصراني إلى جنب البساط ما أمكنني ثم سمعت الخصومة قبل أن أسوّ بينهما في المجلس... ورواها الأستاذ محمد شهير أرسلان في كتابه "القضاء والقضاة" [ص 198-199] باللفظ: "اللهم إنك تعلم أنني وليت هذا الأمر فلم أمل إلى أحد الخصمين إلا في خصومة النصراني مع الرشيد، فقد قضيت للنصراني على الرشيد، ولكن كنت أتمنى أن يكون الحق بجانب الرشيد، فأستغفرك اللهم على هذا الميل وبكى". أ.هـ.

وقد وردت باختصار في درر الحكام في شرح مجلة الأحكام 597/4

48 - قاضي القضاة أبو يوسف والخليفة الهادي

خوصم أمير المؤمنين الهادي إلى القاضي أبي يوسف في بستانه، وكان الحُكم في الظاهر للهادي وفي الباطن خلاف ذلك، فقال الهادي للقاضي أبي يوسف: ما صنعت في الأمر الذي نتنازع إليك فيه؟ فقال: خصم أمير المؤمنين يسألني أن أُحلفَ أمير المؤمنين أن شهوده شهدوا على حق، فقال له الهادي: وترى ذلك؟ قال: فقد كان ابن أبي ليلى يراه، فقال: اردد البستان عليه، وإنما احتال عليه أبو يوسف لعلمه أن الهادي لا يحلف. (وفيات الأعيان 384/6)

49 - القاضي أبو القاسم عماد الدين ابن السكّري الشافعي

رُفِعَتْ إلى القاضي ابن السكّري حُكومة بسبب أمير توفي وترك ولداً، فادعى رجل بدين على الميت، فشهد عنده جماعة بالدين، فقال: تزكى البينة. فشهدت عنده جماعة، فكتب بخطه: تزكى البينة. فزكى السلطان أحد الجماعة، فكتب تحت خط أحدهما دون الآخر. فقال له السلطان: والله لقد تحققت ما شهدت به. فقال له: تزكى البينة. فقال: دع عنك هذه الحكومة حتى أحكم أنا فيها. فقال: وفي غيرها وعزل نفسه. وأقام بالقرافة فتردد إليه ولد السلطان سبع مرات، فصمّم على الامتناع حتى يئس منه. فاستقر ابن عين الدولة، وكان يخلفه في الحكم. وحضر إليه ليسلم عليه على العادة، وذلك في ثاني عشر المحرم سنة ثلاث عشرة وستمائة. ويقال استمر المنصب بغير قاض مدة، ونوابه يفصلون في الأحكام، رجاء أن يُجب إلى العود، فلم يفعل.

(رفع الإصر عن قضاة مصر 231)

50 - القاضي ابن السكّري وابن صاحبه

كان القاضي عماد الدين ابن السكّري يتولى الأحكام بنفسه غالباً، فاتفق أن تقدم إليه خصمان، فنظر إليهما ثم أمرهما بالمسير إلى بعض نوابه، فسئل عن ذلك، فقال: كان أبو أحدهما صاحبي، وأحضر إليّ هدية فرددتها. فلما رأيتَه وعرفته خشيت أن أميل بقلبي إليه. (رفع الإصر عن قضاة مصر 231)

51- القاضي إبراهيم بن إسحاق بن خزيمة القاري الزهري، والأمير

السري بن الحكم

اختصم إلى القاضي ابن خزيمة القاري رجلان في شيء، فأمر بالكتابة على أحدهما بإنقاذ الحكم، فتشفع المحكوم عليه بابن أبي عون إلى الأمير السري بن الحكم، فأرسل إليه السري أن يتوقف عن الحكم إلى أن يصطلحا، فإن لم يصطلحا أنفذ الحكم. فجلس إبراهيم في منزله، وامتنع عن القضاء، فركب إليه السري وسأله الرجوع، فقال لا أعود إلى ذلك المجلس أبداً، ليس في الحكم شفاعة.

(رفع الإصر عن قضاة مصر 22)

52 - عمر وعلي رضي الله عنهما، والكنية بحضرة الخصم

عن عبد الله بن عباس -رضي الله تعالى عنهما- قال: " استعدى رجل على عليّ بن أبي طالب إلى عمر بن الخطاب، وكان عليّ جالساً في مجلس عمر ابن الخطاب، فالتفت عمر إلى عليّ فقال: يا أبا الحسن - وقال المؤيد: قم يا أبا الحسن فاجلس مع خصمك - فقام عليّ فجلس مع خصمه فتناظرا، وانصرف الرجل ورجع عليّ إلى مجلسه فجلس فيه، فتبين عمر التغير في وجهه فقال له: يا أبا الحسن مالي أراك متغيراً، أكرهت ما كان؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين، قال:

ولم؟ قال: لأنك كنتيني، بحضرة خصمي، فألا قلت لي: قم يا عليّ فاجلس مع خصمك، فأخذ عمر برأس عليّ فقبل بين عينيه، ثم قال: بأبي أنتم، بكم هداانا الله، وبكم أخرجنا من الظلمات إلى النور.

(بغية الطلب في تاريخ حلب 4/1710)

53 - القاضي عبد الله بن نوفل، وبعض آل مروان والي المدينة

كان عبد الله بن نوفل ابن الحارث بن عبد المطلب أول من استقضى بالمدينة؛ فأنفذ القضاء على عبد الله بن حنطب، وكان على فاطمة بنت الحَكَم؛ أخت مروان بن الحكم، فأرسل إليه مروان: عجلت عليه في القضاء؛ قال: فأرسل إليه عبد الله ابن نوفل: أمضى الله عليه قضاءه قبل قضائي عليه؛ فأعجب ذلك مروان من قوله وفعله.

(أخبار القضاة 1/114)

54 - نوفل بن مساحق العامري ومروان بن الحكم أو بعض ولده

لما تولى نوفل بن مساحق قضاء المدينة أتاه رجل من آل عبد الله بن سراقبة يستعدي على مروان، أو على بعض ولد مروان في حصة له، في دار له بالسوق؛ فأرسل إليه: أن أخرج إلى الرجل من حقه، أو يحضر معه خصمه؛ فأرسل إليه مروان: أن انظر أنت في ذلك، فإن ثبت له حق فأنفذ الحكم، فسلم إليه حقه؛

فأرسل إليه احضر أنت، أو خصمه ليكون الحكم لك أو عليك؛ قال: فعوض المدعي من دعواه حتى رضي، ولم يحضر معه خصمه.

(أخبار القضاة 127/1)

55 - قاضي هشام بن عبد الملك

قال العتيبي: إني لقاعد عند قاضي هشام بن عبد الملك إذ أقبل إبراهيم بن محمد بن طلحة، وصاحب حرس هشام حتى قعدا بين يديه، فقال: إن أمير المؤمنين جراني في خصومة بينه وبين إبراهيم. فقال القاضي: شاهديك على الجراية. فقال: أتراني قلت على أمير المؤمنين ما لم يقل، وليس بيني وبينه إلا هذه السترة؟! قال: لا، ولكنّه لا يثبت الحق لك ولا عليك إلا ببينة. قال: فقام الحرسى فدخل على هشام فأخبره. فلم نلبث أن تقعقت الأبواب وخرج الحرسى، وقال: هذا أمير المؤمنين. وخرج هشام، فلما نظر إليه القاضي قام، فأشار إليه وبسط له مصلى، فقعد عليه وإبراهيم بين يديه. وكنا حيث نسمع بعض كلامهم ويخفى عنا بعضه قال: فتكلما وأحضرا البينة، ففضى القاضي على هشام بن عبد الملك.

(العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي 29/1)

56 - القاضي سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وجلده خال

أمير المؤمنين

عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه: أن الوليد بن يزيد كان أمر بقبة من حديد، أن تُعمل وتركب على ظهر الكعبة وأركانها، ونخرج لها أجنحة لتظله إذا حج، وطاف هو ومن أحب من أهله، وفتياته ويطوف الناس من وراء القبة، فحملها على الإبل من الشام، ووجه معها قائداً من قواد أهل الشام في ألف فارس، وأرسل معه مالا يقسمه في أهل المدينة، فقدم بها، فنصبت في مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففزع أهل المدينة، وقالوا: إلى من نفع؟ فقالوا: إلى سعد بن إبراهيم، فأتوه، وأخبروه الخبر، وكان على قضاء المدينة؛ فأمرهم أن يضربوها بالنار؛ فقالوا: لا نطبق ذلك؛ معها قائد في ألف فارس، فدعا مولى له؛ فقال: هات الجراب، فأتاه بجراب فيه درع عبد الرحمن التي شهد فيها بدرًا، فصبها عليه، وقال: هلم بغلتي، فركبها فما تخلف يومئذ قرشي، ولا أنصاري، حتى أتاها، وقال: علي بالنار، فأضرمها بالنار ثم قال: ليس إلا هذا؛ لا الله إذا حتى نضع بها كما صنع بالعجل لنحرقنه، ثم لنسفنه في اليم نسفًا؛ فغضب القائد؛ فقيل له: هذا قائد أمير المؤمنين والناس معه، لا طاقة لك به، فانصرف إلى الشام؛ قال سعد بن إبراهيم: وشبع عبيد أهل المدينة من الناطف من حديدها؛ قال: إبراهيم: فكتب الوليد إلى سعد: أن استخلف عبيد الله بن عمر على القضاء وأقدم علينا، فولى عبيد الله، وركب إلى الشام، وأقام بباب الخليفة أياماً لا يؤذن له حتى أضر به طول المقام، فبينما هو ذات عشية إذا هو بفتى في صفراء سكران؛ فقال: ما هذا؟ قالوا: هذا خال أمير المؤمنين، سكران، يطوف في المسجد، فقال: لمولى

له: هلم السوط، فأتاه به، وقال: علي به، فأتى، به فضربه في المسجد ثمانين سوطاً، وركب بغلته، ومضى راجعاً إلى المدينة، وأدخل الفتى على الوليد مجلوداً؛ فقال: من فعل هذا به؟ قالوا: مدني كان في المسجد؛ فقال: علي به، فلحق علي مرحلة، فرد، فدخل عليه سعد؛ فقال له: يا أبا إسحاق ماذا فعلت بآبن أخيك؟ فقال: يا أمير المؤمنين إنك وليتنا أمراً من أمورك، وإني رأيت حقاً لله ضائعاً؛ سكران يطوف في المسجد، وفيه الوفود ووجوه الناس، فكرهت أن يرجع الناس عنك بتعطيل الحدود، فأقمت عليه الحد؛ قال: جزاك الله خيراً، وأمر له بمال وصرفه إلى المدينة، ولم يذكره شيئاً من أمر القبة.

(أخبار القضاة 162/1)

57 - القاضي بكار بن قتيبة وأحمد بن طولون

مات رجل من المتقبلين وعليه مال للأمير وله أطفال، فطلب عامل الخراج من أحمد بن طولون أن يأمر القاضي ببيع داره فيما عليه، فأرسل ابن طولون إلى بكار في ذلك، فقال: حتى يثبت عليه الدين، فأثبتوه وسألوه البيع، فقال: حتى يثبت عندي أنه ملكه، فأثبتوه ثم سألوه البيع، فقال: حتى يحلف من له الدين، فحلف ابن طولون، فقال بكار: أما الآن فقد أمرت بالبيع.

(رفع الإصر عن قضاة مصر 102)

58 - القاضي غوث بن سليمان والخليفة أبو جعفر المنصور

قال غوث بن سليمان: بعث إليّ أمير المؤمنين أبو جعفر المنصور فحملت إليه. فقال لي: يا غوث، إنّ صاحبكم الحميرية [وهي أروى بنت يزيد بن منصور بن عبد الله الحميري، زوجة المنصور] خاصمتني إليك في شروطها، قلت: أفيرضى أمير المؤمنين أن يحكمني عليه؟ قال: نعم. قلت: فالحكم له شروط، فيحملها أمير المؤمنين؟ قال: نعم. قلت: يأمرها أمير المؤمنين فتوكل وكيلاً وتُشهد على وكالته خادمين حرين يعدلها أمير المؤمنين على نفسه، ففعل، فوكلت خادماً، وبعثت معه بكتاب صداقها، وشهد الخادمان على توكلها. فقلت له: تمت الوكالة فإن رأى أمير المؤمنين أن يساوي الخصم في مجلسه فليفعل. فانحط عن فرشه، وجلس مع الخصم، ودفع إليّ الوكيل كتاب الصداق، فقرأته عليه، فقلت: أيقر أمير المؤمنين بما فيه؟ قال: نعم. قلت: أرى في الكتاب شروطاً مؤكدة بها تم النكاح بينكما، أرايت يا أمير المؤمنين لو أنك خطبت إليها ولم تشترط لها هذا الشرط كانت تزوجك؟ قال: لا. قلت: فبهذا الشرط تم النكاح وأنت أحقّ من وفي لها بشرطها. قال: قد علمت إذ أجلسنتني هذا المجلس أنك ستحكم عليّ. قلت: أعظم جائزتي، وأطلق سبيلي يا أمير المؤمنين. قال: بل جائزتك على من قضيت له، وأمر لي بجائزة وخلعة، وأمرني أن أحكم بين أهل الكوفة. فقلت: يا أمير المؤمنين، ليس البلد بلدي ولا معرفة لي بأهله. قال: لا بد من ذلك. قلت: يا أمير المؤمنين فأنا أحكم بينهم فإذا أنا ناديت من له حاجة بخصوصة ولم يأت أحد فائذن لي بالرجوع إلى بلدي. قال: نعم. قال

غوٲ: فجلست فحكمت بينهم؁ ثم انقطع الخصوم؁ فنادت بالخصوم فلم يأت أحد فرحلت من وقتي إلى مصر.

قيل: كان من الشرط أن أبا جعفر المنصور لا يتسرى؁ ولا يتزوج عليها؁ فأكدت عليه ذلك؁ وأشهدت شهوداً.

(تاريخ دمشق 101/48؁ ورفع الإصر عن قضاة مصر 302)

59-القاضي خير بن نعيم وأبو عون والي مصر

عن يحيى بن عبد الله بن بكير أن رجلاً من الجند قذف رجلاً؁ فخاصمه إلى خير؁ وأقام عليه شاهداً فحبسه؁ فأخرج أبو عون الجندي من الحبس؁ فاعتزل خير. وترك الحكم. فراسله أبو عون فقال: لا؁ حتى ترد الجندي. فامتنع واستمر خير على الامتناع.

(رفع الإصر عن قضاة مصر 154)

60 - القاضي محمد بن عبد الرحمن المخزومي الملقب بالأوقص

والخليفة العباسي المهدي

جاء أبو عزارة من آل أبي مليكة يخاصم في دار عبد الله بن جدعان إلى الأرض، وكان المهدي أخذها، وكانت في يده، فبعث الربيع بن يونس يخاصمه، فاخصما إلى الأوقص، فلما جلسا بين يديه قال: ما جاء بكما؟ قال: يقول أبو عزارة جاءني يخاصمني في دار عبد الله بن جدعان، وهي وقف؛ فقال الأوقص: نعم هي وقف كما قلت؛ قال: يقول الربيع: قضيت عليّ قبل أن أتكلم قال: وما تتكلم؟ إنما أجلستموني هنا للعبث، والله لو كلفتنني أن أعد كل حجر فيها؛ أو ميزاب لفعلت، لم أزل أعرفها منذ أنا صبي إلى اليوم؛ قال: فأرسل إليه المهدي: لم قضيت عليّ؟ فقال: أنا أقضي، أنت تقضي؛ فإن شئت تركت، وإن شئت أخذت، فردها المهدي عليهم ثم اشتراها منهم بعد.

(أخبار القضاة 266/1)

61 - القاضي محمد بن مسروق، ووكيل زبيدة بنت جعفر زوجة

الخليفة هارون الرشيد

وخصوص إلى القاضي محمد بن مسروق، وكيل زبيدة [زوجة هارون الرشيد] فأمر بإحضاره فجلس مع خصمه متربعاً [متكبراً على غريمه كونه وكيل زوجة الخليفة] فأقامه وأمر به فبطح وضرب عشر درر.

(تاريخ دمشق 249/55، ورفع الإصر عن قضاة مصر 418)

62 - القاضي عبيد الله بن ظبيان والأمير عيسى بن جعفر

كان عبيد الله بن ظبيان قاضي الرقة، وكان الرشيد إذ ذاك بها، فجاء رجل فاستعذر عليه من عيسى بن جعفر، [أخو زبيدة زوجة الرشيد] فكتب إليه ظبيان: أما بعد. أبقى الله الأمير وحفظه، أتاني رجل ذكر أنه فلان بن فلان، وأن له على الأمير - أبقاه الله - خمس مئة ألف درهم، فإن رأى الأمير -حفظه الله- أن يحضر معه بمجلس الحكم، أو يوكل وكيلاً يناظر خصمه فعل، ودفع بالكتاب إلى الرجل، فأتى به باب عيسى بن جعفر، ودفع الكتاب إلى حاجبه، فأوصله إليه، فقال: كل هذا الكتاب، فرجع إلى القاضي فأخبره، فكتب إليه: أبقاك الله وحفظك وأمتع بك، حضر رجل يقال له فلان بن فلان، فذكر أن له عليك حقاً فصّر به معه إلى مجلس الحكم أو وكيلك، إن شاء الله، ووجه بالكتاب مع عونين من أعوانه، فحضر باب عيسى، ودفع الكتاب إليه، فغضب، ورمى به، فانطلقا فأخبراه،

فكتب إليه: حفظك الله، وأبقاك، وأمتع بك، لا بد من أن تصير أنت وخصمك إلى مجلس الحكم، فإن أبيت أنهيت أمرك إلى أمير المؤمنين، ووجه بالكتاب مع عدلين، فقعدا على باب عيسى حتى خرج، فقاما إليه، ودفعا إليه كتاب القاضي، فلم يقرأه، ورمى به، فأبلغاه ذلك، فختم قمطره [ما تصان فيه الكتب] وانصرف، وقعد في بيته، فبلغ الخبر الرشيد، فدعاه، وسأله عن أمره، فأخبره بالقصة عن آخرها، حرفاً حرفاً، فقال لإبراهيم بن عثمان: صر إلى باب عيسى بن جعفر، واختم عليه أبوابه كلها، ولا يخرجن أحد، ولا يدخلن أحد عليه حتى يخرج إلى الرجل من حقه أو يصير معه إلى الحاكم، فأحاط إبراهيم بداره، ووكل بها خمسين فارساً، وغلقت أبوابه، فظن عيسى أنه قد حدث للرشيد رأي في قتله، ولم يدر ما سبب ذلك، وجعل يكلم الأعوان من خلف الباب، وارتفع الصياح من داره، وصرخ النساء، فأمرهن أن يسكتن، وقال لبعض غلمان إبراهيم: ادع لي أبا إسحاق لأكلمه، فأعلموه ما قال، فجاء حتى صار إلى الباب، فقال له عيسى: ويلك! ما حالنا؟ فأخبره خبر ابن ظبيان، فأمر أن يحضر خمس مئة ألف درهم من ساعته، وتدفع إلى الرجل، فجاء إبراهيم إلى الرشيد، فأخبره، فقال: إذا قبض الرجل ماله فافتح أبوابه.

(أخبار القضاة 287/3، وتاريخ مدينة دمشق 297/73)

63 - المأمون يقضي بين ابنه وامرأة

عن قحطبة بن حميد بن الحسن بن قحطبة قال: كنت واقفا على رأس المأمون أمير المؤمنين يوماً وقد قعد للمظالم فأطال الجلوس حتى زالت الشمس، فإذا امرأة قد أقبلت تعثر في ذيلها حتى وقفت على طرف البساط فقالت: السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، فنظر المأمون إلى يحيى بن أكثم فأقبل يحيى عليها فقال: تكلمي، فقالت: يا أمير المؤمنين، قد حيل بيني وبين ضيعتي وليس لي ناصر إلا الله تبارك وتعالى، فقال لها يحيى بن أكثم: إن الوقت قد فات ولكن عودي يوم المجلس، قال: فرجعت، فلما كان يوم المجلس قال المأمون: أول من يُدعى المرأة المطلوبة، فدعي بها فقال لها: أين خصمك؟ قالت: واقف على رأسك يا أمير المؤمنين، قد حيل بيني وبينه، وأومات إلى العباس ابنه، فقال لأحمد بن أبي خالد: خذه بيده وأقعه معها، ففعل فتناظرا ساعة حتى علا صوتها عليه، فقال لها أحمد بن أبي خالد: أيتها المرأة، إنك تناظرين الأمير أعزه الله بحضرة أمير المؤمنين أطال الله بقاءه فاخفصي عليك، فقال المأمون: دعها يا أحمد، فإن الحق أنطقها والباطل أخرسه، فلم تزل تناظره حتى حكم لها المأمون عليه وأمر برد ضيعتها وأمر ابن أبي خالد أن يدفع إليها عشرة آلاف درهم.

(تاريخ دمشق 308/33)

وذكرها القاضي الماوردي في (الأحكام السلطانية 139) فقال: حكي أنّ
المأمون -رحمه الله تعالى- كان يجلس للمظالم في يوم الأحد فنهض ذات يوم
من مجلس نظره فلقيته امرأة في ثيابٍ رثّةٍ فقالت:

يا خير منتصفٍ يهدى له الرّشد ،، ويا إمامًا به قد أشرق البلد

تشكو إليك عميد الملك أرملة ،، عدا عليها فما تقوى به أسد

فابتزّ منها ضياعاً بعد منعها ،، لَمَّا تفرّق عنها الأهل والولد

فأطرق المأمون يسيراً ثم رفع رأسه وقال:

من دون ما قلت عيل الصّبر والجلد ،، وأقرح القلب هذا الحزن والكمد

هذا أوان صلاة الظهر فانصرفي ،، وأحضري الخصم في اليوم الذي أعد

المجلس السّبت إن يقض الجلوس لنا ،، أنصفك منه وإلاّ المجلس الأحد

فانصرفت وحضرت يوم الأحد في أوّل النَّاس، فقال لها المأمون: من
خصمك؟ فقالت: القائم على رأسك العباس بن أمير المؤمنين، فقال المأمون
لقاضيه يحيى بن أكثم وقيل لوزيره أحمد بن أبي خالد: أجلسها معه وانظر بينهما،
فأجلسها معه ونظر بينهما بحضرة المأمون وجعل كلامها يعلو، فزجرها بعض
حجّابه، فقال له المأمون: دعها فإنّ الحقّ أنطقها والباطل أخرسه، وأمر بردّ
ضياعها عليها.

ففعل المأمون في النّظر بينهما حيث كان بمشهده، ولم يباشره بنفسه لما

اقتضته السّياسة من وجهين:

أحدهما: أنّ حكمه ربّما توجّه لولده وربّما كان عليه وهو لا يجوز أن يحكم لولده وإنّ جاز أن يحكم عليه.

والثاني: أنّ الخصم امرأةٌ يجلس المأمون عن محاورتها وابنه من جلالته القدر بالمكان الذي لا يقدر غيره على إلزامه الحقّ، فردّ النظر بمشهد منه إلى من كفاه محاورته المرأة في استيفاء الدّعى، واستيضاح الحجّة، وباشر المأمون -رحمه الله تعالى- بتنفيذ الحكم وإلزام الحقّ.

64 - القاضي يحيى بن أكثم والخليفة المأمون

تقدم المأمون بين يدي القاضي يحيى بن أكثم مع رجل ادعى عليه بثلاثين ألف دينار، فطرح للمأمون مصلى يجلس عليه فقال له يحيى: لا تأخذ على خصمك شرف المجلس، ولم يكن للرجل بيّنة، فأراد أن يحلف المأمون فدفع إليه المأمون ثلاثين ألف دينار وقال: والله ما دفعت لك هذا المال إلا خشية أن تقول العامة إنني تناولتك من جهة القدرة ثم أمر ليحيى بمال وأجزل عطاءه.

(المستطرف في كل فن مستظرف للأبشيهي 109)

65 - القاضي أحمد بن أبي محرز الكناني وكبير الوزراء

في أيام المأمون كان الأمير على القيروان [وهي تونس] الأمير زيادة الله بن الأغلب، وكان قاضي القيروان أحمد بن أبي محرز الكناني، وكان كبير الوزراء عند

الأمير زيادة الله بن الأغلب الوزير المشهور علي بن حميد، وصادف أن تخاصم رجلان على دار من أفخم دور القيروان، فرأى القاضي أحمد أن يعلق هذه الدار حتى يتم القضاء في أصل النزاع [أي يغلقتها ويختتمها بخاتمه] وكان أحد المتخاصمين مقرباً من كبير الوزراء، فذهب إليه مستنداً، فبلغ الخبر خصمه فذهب إلى القاضي وأخبره وهو في مجلس قضاائه في جامع القيروان، فنار القاضي لهذا التحدي، ومضى إلى قصر الأمير زيادة الله، وكان الوقت بعد الظهر، وكان الأمير نائماً، فمنعه كبير الحجاب، فردّ عليه القاضي بأنه قد منعه من باب الأمير، وقرع باب القصر، فخرجت أم الأمير فازعة، فقال لها القاضي: أحمد يستأذن على الأمير لأمر دهمه، فذهبت الوالدة إلى مقصورة زيادة الله بن الأغلب، وهو نائم على سرير، فحركت حلقة الباب، فقال الأمير: من الطارق؟ فقالت: الوالدة. قال: وما جاء بك؟ فقالت: القاضي في الباب لأمر دهمه، فأذن له بالدخول وقصّ القصة، وطلب إعفائه من منصبه، فتلطف معه الأمير، وأمره بالانتظار، ثم اغتسل ولبس ثيابه، وركب ومعه القاضي إلى الدار المتنازع عليها التي طبعها القاضي، فطبعها الأمير بطابعه الملكي، ثم التفت إلى القاضي وقال له: هل أرضيناك أيها القاضي العادل؟ وعاد إلى قصره، وسمع كبير الوزراء ابن حميد، فندم وودّ أنه مات قبل أن يتخرج مركزه عند الأمير.

(نظام القضاء في الإسلام للعمراني ص 123-124 نقلاً عن كتاب "القضاء والقضاة" لمحمد شهير أرسلان ص 28 بالمعنى نقلاً عن كتاب "مثل عليا في قضاء الإسلام" تأليف محمود الباجي ص 166)

66 - القاضي إسماعيل بن إسحاق والخليفة المعتضد

كان للمعتضد حظية يحبها، ولها ابن أخت حَجَرَ عليه إسماعيل القاضي بعد موت والده، فشكت أمه ذلك الى أختها، ورغبت سؤال المعتضد، ليأمر القاضي بفكه من الحجر، فلما جاء المعتضد الى حظيته، سألته في ذلك، فكتب رقعة بخطه الى إسماعيل يأمره بفك الحجر عن الغلام، وختمها ووجهها مع وزيره إليه، فعظم ذلك على الوزير، وكتمانه عنه، فلما وصل به إسماعيل، فكه، وكتب على ظهره، وختمه ورده مع الوزير، فكان ما فعله إسماعيل أشد على الوزير. فلما وصل به الخليفة، وفتحه ونظر فيه، بكى، وكان بعيد الدمعة. ثم رمى به إلى الوزير، وقال: انظر بما كتب إلينا إسماعيل. فإذا هو قد كتب إليه، بسم الله الرحمن الرحيم: " يا داود إنا جعلناك خليفةً في الأرض، فاحكم بين الناس بالحق " الآية. وقال: قل لإسماعيل يعمل ما يرى، فلا أعترض عليه.

(ترتيب المدارك وتقريب المسالك 307/1)

67 - القاضي ابن شداد والناصر صلاح الدين الأيوبي

حدث أن ادعى تاجر يدعى (عمر الخلاطي) على صلاح الدين أنه أخذ منه أحد مماليكه ويدعى "سنقر"، واستولى على ما كان لهذا المملوك من ثروة طائلة بدون وجه حق، وعندما تقدم التاجر المدعي بظلامته إلى القاضي ابن شداد، أظهر صلاح الدين حلماً كبيراً ورضي أن يقف موقف الخصم من صاحب الدعوى، وأحضر كل من الطرفين من لديه من شهود وما لديه من أدلة يثبت بها رأيه، حتى

اتضح في النهاية - عند القاضي- كذب الرجل وإدعائه الباطل على صلاح الدين ومع كل هذا رفض صلاح الدين أن يترك المدعي يخرج من عنده خائباً فأمر له بخلعة ومبلغ من المال ليدل على كرمه في مواضع المؤاخذة مع القدرة.

(صلاح الدين الأيوبي وجهوده في القضاء على الدولة الفاطمية وتحرير بيت

المقدس 322/1، نقلا عن كتاب سيرة السلطان الناصر لابن شداد ص 69)

وذكر القصة صاحب "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة 10/6" بطريقة مقاربة فقال: وادعى رجل على السلطان صلاح الدين المذكور بأن سنقر الخلاطي مملوكه، ومات على ملكه، قال ابن شداد: فأخبرته فأحضر الرجل وقد خرج عن طراحته وساواه في الجلوس، فادعى الرجل، فرفع السلطان رأسه إلى جماعة الأمراء والشيوخ الأخيار وهم وقوف على رأسه فقال: أتعرفون سنقر الخلاطي؟ قالوا: نشهد أنه مملوكك، وأنه مات على ملكك. ولم يكن للرجل المدعي بينة فأسقط في يده. فقلت: يا مولانا رجل غريب وقد جاء من خلاط في طمع ونفدت نفقته وما يحسن أن يرجع خائباً، فقال: يا قاضي، هذا إنما يكون على غير هذا الوجه، ووهب له نفقة وخلعة وبغلة وأحسن إليه.

68 - قاضي القضاة جمال الدين عبد الصمد الدمشقي والملك

العاذل

كتب الملك العادل إلى القاضي جمال الدين الدمشقي يوصيه في حكومة، فأحضر الخصم وفي يده الكتاب لم يفتحه، وظهر الخصم على حامل الكتاب إلى القاضي، فقضى عليه، ثم قرأ الكتاب، ورمى به إليه، وقال: كتاب الله قد حكم على هذا الكتاب.

فبلغ العادل قوله فقال: صدق، كتاب الله أولى من كتابي.

وكان يقول للعاذل: أنا ما أحكم إلا بالشرع وإلاّ فما سألتك القضاء، فإن شئت، وإلا فأبصر غيري.

وجاء إليه شرف الدين ابن عنين، فقال: السلطان يسلم عليك ويوصي بفلان فإن له محاكمة، فغضب، وقال: الشرع ما يكون فيه وصية، لا فرق بين السلطان وغيره في الحق.

(تاريخ الإسلام 207/44 بتصرف)

69 - القاضي تاج الدين أبو محمد عبد الوهاب ابن بنت الأعز

كان الأمير جمال الدين أَيْدُغْدِي العزيمي يكره قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعز، ويضع من قدره، ويحط عليه عند السلطان، بسبب تشدده في الأحكام وتوقفه في القضايا التي لا توافق مذهبه. فاتفق جلوس السلطان بدار العدل في يوم الإثنين ثاني عشر ذي الحجة، فرفع إليه بنات الملك الناصر قصة فيها: أن ورثة الناصر اشتروا دار قاضي القضاة بدر الدين السنجاري في حياته، فلما مات ذكر ورثته أنها وقف. فعندما قرئت أخذ الأمير أَيْدُغْدِي يحط على الفقهاء وينقصهم، فقال السلطان للقاضي تاج الدين: يا قاض! هكذا تكون القضاة؟ . فقال تاج الدين: " يا مولانا! كل شاة معلقة بعرقوبها!" قال: فكيف الحال في هذا؟ قال: إذا ثبت الوقف يعاد الثمن من الورثة، فقال السلطان: فإذا لم يكن مع الورثة شيء؟ قال القاضي: يرجع الوقف إلى أصله، ولا يستعاد الثمن. فغضب السلطان من ذلك، وما تم الكلام حتى تقدم رسول أمير المدينة النبوية وقال: يا مولانا السلطان سألت هذا القاضي أن يسلم إليّ مبلغ ريع الوقف الذي تحت يده، لينفقه صاحب المدينة في فقراء أهلها، فلم يفعل. فسأل السلطان القاضي عما قاله، فقال: نعم. قال السلطان: أنا أمرته بذلك فكيف رددت أمري؟ قال: " يا مولانا، هذا المال أنا متسلمه، وهذا الرجل لا أعرفه، ولا يمكنني أن أسلمه لمن لا أعرفه، ولا يتسلمه إلا من أعرف إنه موثوق بدينه وأمانته، فإن كان السلطان يتسلمه مني أحضرته إليه. فقال السلطان: تنزعه من عنقك وتجعله في عنقي قال: نعم. قال السلطان: لا تدفعه إلا لمن تختاره. ثم تقدم بعض الأمراء وقال: شهدت عند القاضي فلم تسمع شهادتي في ثبوت

الملك وصحته، فسأل السلطان القاضي عن ذلك فقال: ما شهد أحد عندي حتى أثبتته، فقال الأمير: إذا لم تسمع قولي فمن تريد؟ قال السلطان: لم لا سمعت قوله؟ فقال: لا حاجة في ذكر ذلك.

(السلوك لمعرفة دول الملوك 27/2)

70 – القاضي عبد الرحمن بن عبد الوهاب، أبو القاسم ابن قاضي

القضاة تاج الدين ابن بنت الأعزّ، والوزير ابن السلعوس

راسل الوزير ابن السلعوس القاضي عبد الرحمن بن عبد الوهاب في أمر شخص يقال له نجم الدين ابن عطايا، أن يقرره في بعض الوظائف، وأن يثبت عدالته، وكان غير أهل لذلك، فامتنع.

(رفع الإصر عن قضاة مصر 223)

71 – القاضي شمس الدين الحريري والسلطان الناصر محمد، ابن

قلاوون

لما أخذ السلطان دار الأمير سلار ودور إخوته وقطعته من الميدان، وأنشأ الأمير سيف الدين بكتمر الساقى المظفري قصراً في موضع ذلك على بركة الفيل، أراد السلطان أن يدخل فيه قطعة من أرض بركة الفيل، وهي في أوقاف

الملك الظاهر بيبرس على أولاده، فأراد استبدال ما يحتاج إليه منها بموضع آخر، وأراد من ابن الحريري الحكم بذلك كما هو مذهبه، فأبى وجرت بينه وبين السلطان مفاوضة قال فيها: لا سبيل إلى هذا، ولا يجوز الاستبدال في مذهبي، ونهض قائماً وقد اشتد حنق السلطان منه.

(السلوك لمعرفة دول الملوك 524/2)

72 - القاضي سلطان العلماء وبائع الأمراء عز الدين بن عبد السلام،

وأمرء الدولة الأتراك

رأى سلطان العلماء أن المماليك الذين اشتراهم نجم الدين أيوب ودفع ثمنهم من بيت مال المسلمين، واستعملهم في خدمته وجيشه، وتصريف شؤون الدولة، يمارسون البيع والشراء وهو تصرف باطل؛ لأن حكم الرق مستصحب عليهم لبيت مال المسلمين، فبلغهم ذلك فعظم الخطب عندهم فيه وأضرم الأمر، والشيخ مصمم لا يصحح لهم بيعاً ولا شراءً ولا نكاحاً، وتعطلت مصالحهم بذلك، وكان من جملتهم نائب السلطنة فاستشاط غضباً، فاجتمعوا وأرسلوا إليه، فقال: نعقد لكم مجلساً وينادي عليكم لبيت مال المسلمين، ويحصل عتقكم بطريق شرعي، فرفعوا الأمر إلى السلطان فبعث إليه فلم يرجع، فجرت من السلطان كلمة فيها غلظة حاصلها الإنكار على الشيخ في دخوله في هذا الأمر، وأنه لا يتعلق به، فغضب الشيخ وحمل حوائجه على حمار، وأركب عائلته على حمار آخر، ومشى خلفهم خارجاً من القاهرة قاصداً نحو الشام، فلم يصل إلى

نحو نصف بريد إلا وقد لحقه غالب المسلمين، لم تكد امرأة ولا صبي ولا رجل لا يؤبه إليه يتخلف لا سيما العلماء والصلحاء والتجار وأنحأؤهم، فبلغ السلطان الخبر، وقيل له: متى راح ذهب ملكك، فركب السلطان بنفسه ولحقه واسترضاه وطيب قلبه، فرجع واتفق معهم على أنه ينادى على الأمراء، فأرسل إليه نائب السلطنة بالملاطفة فلم يفد فيه، فانزعج النائب وقال كيف ينادي علينا هذا الشيخ وبيعنا ونحن ملوك الأرض، والله لأضربنه بسيفي هذا، فركب بنفسه في جماعته وجاء إلى بيت الشيخ والسيف مسلول في يده، فطرق الباب فخرج ولد الشيخ أظنه عبد اللطيف فرأى من نائب السلطنة ما رأى، فعاد إلى أبيه وشرح له الحال فما اكرث لذلك ولا تغير وقال: يا ولدي أبوك أقل من أن يُقتل في سبيل الله، ثم خرج كأنه قضاء الله قد نزل على نائب السلطنة فحين وقع بصره على النائب يبست يد النائب وسقط السيف منها وأرعدت مفاصله فبكى وسأل الشيخ أن يدعو له، وقال: يا سيدي خبر أيش تعمل؟ قال: أناادي عليكم وأبيعكم، قال فقيم تصرف ثمننا؟ قال: في مصالح المسلمين، قال: من يقبضه؟ قال: أنا، فتم له ما أراد، ونادى على الأمراء واحداً واحداً وغالى في ثمنهم وقبضه وصرفه في وجوه الخير، وهذا ما لم يسمع بمثله عن أحد رحمه الله تعالى ورضى عنه.

(طبقات الشافعية الكبرى 8/216-217 بتصرف)

73 - القاضي عز الدين بن عبد السلام، ومعين الدين بن شيخ

الشيخ

قال صاحب ذيل مرة الزمان: واتفق أن بعض غلمان الصاحب معين الدين بن شيخ الشيخ ووزير الملك الصالح نجم الدين بنى على سطح بعض المساجد بمصر بنياناً وجعل فيه طبخانة - أي قاعة لسماع الغناء والموسيقى - معين الدين وبلغ ذلك الشيخ عز الدين فأنكره ومضى بنفسه وأولاده فهدم ذلك البناء، وأمر بنقل ما على سطح ذلك المسجد وتفريغه مما فيه، وعلم الشيخ عز الدين أن ذلك يغضب الملك الصالح ووزيره فأحضر شهوداً وأشهدهم على نفسه أنه قد أسقط عدالة معين الدين، وأنه قد عزل نفسه عن القضاء بمصر وما معها، فعظم ذلك على الملك الصالح، وأبقى نواب الشيخ عز الدين، فقبل للملك الصالح: إن لم تعزله عن الخطابة فربما يبدو منه تشجيع على المنبر كما فعل بدمشق لما سلم الملك الصالح عماد الدين صفد والشقيف، فعزله عن الخطابة، فأقام في بيته بالقاهرة يُشغل الناس بالعلم.

(ذيل مرآة الزمان 174/2، وطبقات الشافعية الكبرى باختصار 210/8-

211)

قال التاج السبكي: وظن فخر الدين وغيره أن هذا الحكم - إسقاط عدالة الوزير - لا يتأثر به فخر الدين [ابن شيخ الشيخ] في الخارج فاتفق أن جهز السلطان الملك الصالح رسولاً من عنده إلى الخليفة المستعصم ببغداد، فلما وصل الرسول إلى الديوان ووقف بين يدي الخليفة وأدى الرسالة خرج إليه وسأله

هل سمعت هذه الرسالة من السلطان؟ فقال: لا، ولكن حملنيها عن السلطان فخر الدين ابن شيخ الشيوخ أستاذ داره، فقال الخليفة: إن المذكور أسقطه ابن عبد السلام فنحن لا نقبل روايته، فرجع الرسول إلى السلطان حتى شافهه بالرسالة ثم عاد إلى بغداد وأداها.

ثم بنى السلطان مدرسة الصالحية المعروفة بين القصرين بالقاهرة وفوض تدريس الشافعية بها إلى الشيخ عز الدين فباشره وتصدى لنفع الناس بعلومه.

(طبقات الشافعية الكبرى 211/8)

74- عز الدين ابن عبد السلام ورفض شهادة الأمير حسام الدين

قال الأمير حسام الدين ابن أبي علي -رحمه الله تعالى- كان عندي شهادة تتعلق بالملك الصالح نجم الدين، فقال لي السلطان والشيخ عز الدين متولي القضاء بمصر: تؤدي الشهادة عنده، فقلت: يا خوند، ما يقبل شهادتي، فألح عليّ، فقلت: يا خوند، خذ لي منه دستوراً، فبعث إلى الشيخ عز الدين في ذلك فقال: ما أقبل له شهادة، فتوقفت القضية إلى أن ولي القاضي بدر الدين السنجاري فذهبت إليه فتلقاني إلى الباب، فشهدت عنده، فقبل الشهادة وانقضى الشغل، فكان الشيخ عز الدين رحمه الله لا يحابي أحداً في الحق.

(ذيل مرآة الزمان 174/2)

75 - القاضي إبراهيم بن إسحاق ورفض شفاعة الأمير

اختصم رجلان إلى القاضي إبراهيم بن إسحاق في شيء، فأمر بالكتابة على أحدهما بإنفاذ الحكم، فتشفع المحكوم عليه بابن أبي عون إلى الأمير السري بن الحكم، فأرسل إليه السري أن يتوقف عن الحكم إلى أن يصطلحا، فإن لم يصطلحا أنفذ الحكم. فجلس إبراهيم في منزله، وامتنع عن القضاء، فركب إليه السري وسأله الرجوع، فقال: لا أعود إلى ذلك المجلس أبداً، ليس في الحكم شفاعة. فلما صمم على الامتناع، ولي السري إبراهيم بن الجراح، وذلك في جمادى الأولى سنة خمس ومائتين.

(رفع الإصرار عن قضاة مصر 22)

76- القاضي شمس الدين الفناري والسلطان بايزيد

روي عن السلطان بايزيد وهو الذي كان يلقب بالصاعقة لسرعة حركته في مواجهة الأعداء أنه مثل أمام القاضي شمس الدين محمد حمزة الفناري ليشهد في إحدى القضايا، فما كان من القاضي إلا أن رد شهادته ولم يقبلها، ولما سأل السلطان عن وجه ردها جاء الجواب الحاسم من القاضي الذي لا يرهبه سلطان: إنك تارك للصلاة مع الجماعة، وكان جواب السلطان أن بنى جامعاً أمام قصره، وعين لنفسه موضعاً فيه ولم يترك صلاة الجماعة بعدها أبداً.

(الشقائق النعمانية في تاريخ الدولة العثمانية 19/1، روائع من التاريخ العثماني

26)

وذكر أورخان محمد علي في كتابه "روائع من التاريخ العثماني" ص 26، أن القاضي قال للسلطان: إن شهادتك لا يمكن قبولها، لأنك لا تؤدي صلواتك جماعة، والشخص الذي لا يؤدي صلاته جماعة دون عذر شرعي يمكن أن يكذب في شهادته.

قال الإمام الشوكاني معلقاً على هذا القصة في كتابه "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع" (267/2): فله در هذا العالم الصاعد بالحق مع ما هو فيه من التقلب في نعمة سلطانه التي سمعت بعض وصفها ورُبَّ عالم لا يقدر على الكلمة الواحدة في الحق لمن له عليه أدنى نعمة مخافة من زوالها، بل رُبَّ عالم يمنعه رجاء العطية ونيل الرتبة السنية عن التكلم بالحق ولم يكن بيده إلا مجرد

الأماني الأشعبية ورحم الله هذا السلطان الذي سمع الحق فاتبع ولم تصده سورة الملك وما هو فيه من سلطان الذي كاد يطبق الأرض عن قبول ذلك.

77- القاضي صاري خضر جلبي والسلطان محمد الفاتح

أمر السلطان (محمد الفاتح) ببناء أحد الجوامع في مدينة (اسطنبول)، وكلف أحد المعمارين الروم واسمه (إسبلانتي) بالإشراف على بناء هذا الجامع، إذ كان هذا الرومي معمارياً بارعاً. وكان من بين أوامر السلطان: أن تكون أعمدة هذا الجامع من المرمر، وأن تكون هذه الأعمدة مرتفعة ليبدو الجامع فخماً، وحدد هذا الارتفاع لهذا المعماري.

ولكن هذا المعماري الرومي - لسبب من الأسباب - أمر بقص هذه الأعمدة، وتقصير طولها دون أن يخبر السلطان، أو أن يستشير في ذلك، وعندما سمع السلطان (محمد الفاتح) بذلك، استشاط غضباً، إذ أن هذه الأعمدة التي جلبت من مكان بعيد، لم تعد ذات فائدة في نظره، وفي ثورة غضبه هذه، أمر بقطع يد هذا المعماري. ومع أنه ندم على ذلك إلا أنه كان ندماً بعد فوات الأوان.

ولم يسكت المعماري عن الظلم الذي لحقه، بل راجع قاضي اسطنبول الشيخ (صاري خضر جلبي) الذي كان صيت عدالته قد ذاع وانتشر في جميع أنحاء الإمبراطورية، واشتكى إليه ما لحقه من ظلم من قبل السلطان (محمد الفاتح). فلم يتردد القاضي في قبول هذه الشكوى، بل أرسل من فوره رسولاً إلى

السلطان يستدعيه للمثول أمامه في المحكمة، لوجود شكوى ضده من أحد الرعايا.

ولم يتردد السلطان كذلك في قبول دعوة القاضي، فالحق والعدل يجب أن يكون فوق كل سلطان. وفي اليوم المحدد حضر السلطان إلى المحكمة، وتوجه للجلوس على المقعد، فقال له القاضي: لا يجوز لك الجلوس يا سيدي ... بل عليك الوقوف بجانب خصمك.

وقف السلطان (محمد الفاتح) بجانب خصمه الرومي، الذي شرح مظلمته للقاضي، وعندما جاء دور السلطان في الكلام، أكد ما قاله الرومي. وبعد انتهاء كلامه وقف ينتظر حكم القاضي، الذي فكر برهة ثم توجه إلى السلطان محمد الفاتح قائلاً: حسب الأوامر الشرعية، يجب قطع يدك أيها السلطان قصاصاً لك!!

ذهل المعماري الرومي، وارتجف دهشة من هذا الحكم الذي نطق به القاضي، والذي ما كان يدور في خلدته، أو في خياله لا من قريب ولا من بعيد، فقد كان أقصى ما يتوقعه أن يحكم له القاضي بتعويض مالي. أما أن يحكم له القاضي بقطع يد السلطان (محمد الفاتح) فاتح (القسطنطينية) الذي كانت دول أوروبا كلها ترتجف منه رعباً، فكان أمراً وراء الخيال ... وبصوت ذال، وبعبارات متعثرة قال الرومي للقاضي، بأنه تنازل عن دعواه، وأن ما يرجوه منه هو الحكم له بتعويض مالي فقط، لأن قطع يد السلطان لن يفيد شيئاً، فحكم له القاضي بعشر قطع نقدية، لكل يوم طوال حياته، تعويضاً له عن الضرر البالغ الذي لحق به.

ولكن السلطان (محمد الفاتح) قرّر أن يعطيه عشرين قطعة نقدية، كل يوم تعبيراً عن فرحه لخلاصه من حكم القصاص، وتعبيراً عن ندمه كذلك.

(روائع من التاريخ العثماني لأورخان محمد علي ص 49، والدرر البهية من سيرة الدولة العلية العثمانية لإبراهيم حسن أبوجابر)

78 - قاضي قضاة اليمن محمد بن علي الشوكاني وأحد زعماء

القبائل

كان الإمام العلم محمد بن علي الشوكاني -رحمه الله تعالى- عندما تولى القضاء في أيام الإمام المهدي عبد الله، قد اشترط على المهدي نفاذ أحكامه وقضائه على كل الناس، فأشار المهدي عبد الله إلى نفسه، وقال: لو كان علي الجالس على هذا الكرسي.

وفي أحد الأيام ادعى رجل على بعض عُقال أو مشايخ بني حشيش، فأرسل إليه الشوكاني ورقة إحضار، ليحكم بينه وبين خصمه، فرفض الشيخ الحضور ولم يكتف بالرفض، بل عمل الإحضار في عرض عود من قصب الذرة التي تأكله البقرة، وربطه ببعض أغصان القصب في شكل ما يسميه الناس بالعصابة، وألقم الثور العصابة ليأكل ورقة الإحضار مع هذه العصابة تحدياً لشيخ الإسلام الشوكاني، وتكبراً على غريمه الطالب منه الحضور، فما كان من العسكري الرسول إلا أن استشهد الحاضرين على ما فعله هذا الشيخ المتعجرف، ورجع إلى صنعاء، ليخبر شيخ الإسلام الشوكاني بما كان من هذا الشيخ أمام

الشهود الحاضرين لهذا التحدي السافر لأمر قاضي القضاة -رحمه الله تعالى- وما كاد الخبر يصل إلى الشوكاني حتى أرسل بدواته مع رسول خاص إلى الإمام المهدي عبدالله الذي كان يومئذ في قرية ذهبان ضيفاً على الشريف الحسن بن ناصر الجوفي، وما كاد المهدي عبدالله يتلقى هذا النبأ حتى ترك مضيفه فوراً، وخرج مسرع هو ومن لديه من الجنود متوجهاً شطر بني حشيش، وبلغ فوراً إلى صنعاء بإرسال ثلة من الجنود مع المدفع في أقرب وقت ممكن وعلى جناح السرعة، وما مضت ساعة حتى كان الجميع أمام دار هذا الشيخ الشقي، فأمر بضرب داره بالمدفع وبإخراج الثور الذي كان قد أكل الإحضار في وسط العصابة، وذبحه وأخرج الإحضار من بين الفرث كما أمر بإلقاء القبض على هذا الشيخ الأحمق، وربطه بجامعة من حديد من عنقه إلى يده ثم إلى رجليه وأرسله إلى حبس القلعة مصحوباً بمن يحافظ عليه حتى يصل عند الشوكاني ذليلاً خاضعاً للأمر الشرعي.

(قصص وحكايات من اليمن ص 96-97، وذكرها القاضي العلامة محمد بن إسماعيل العمراني في كتابه القضاء في الإسلام ص 272-273، وقال في آخرها: ".... وأرسله إلى حبس القلعة مصحوباً بمن يحافظ عليه حتى يصل إلى قلعة صنعاء في قصة طويلة مشهورة، ذكرها شيخي القاضي عبد الله الجرافي في كتاب (أنباء اليمن ونبلاته بعد الألف)، وسمعتها من أكثر من واحد من علماء صنعاء الذين كانوا يقولون: إن خير عصر في اليمن انتصف فيه المظلومون من ظالمهم، ونفذت فيه أوامر قضاة الشريعة، هو العصر الذي تولى مشيخة الإسلام

القاضي محمد الشوكاني، وخصوصاً في المدة الأخيرة من أعوام توليته لهذا المنصب العظيم).

79 - السلطان عبد الحميد والقاضي أبو النصر الخطيب

أقام يهودي في حيفا على السلطان عبد الحميد دعوى يدعي فيها أن السلطان اغتصب منه أرضاً وضمها إلى أملاك الدولة.

أحيلت الدعوى إلى عدة قضاة امتنعوا عن النظر في الدعوى، أو امتنعوا عن إصدار الحكم حتى يتبين لهم صدق اليهودي خشية من السلطان، إلى أن استلم القضاء القاضي أبو النصر الخطيب، درس هذا القاضي الدعوى وما لدى اليهودي من بينات تثبت دعواه فوجده محقاً فيما يدعي، وعندها طلب إلى كاتبه تسطير الحكم القاضي برد الأرض إلى صاحبها.

نظر الكاتب إلى القاضي نظرة مستغرب وخوف فمن ذا الذي يقضي على السلطان؟ وما لبث أن ألقى بالقلم جانباً وهو يقول: اعفني يا سيدي من هذه المهمة، وإن شئت أن تكتب أنت فاكتب ما تريد.

أخذ القاضي القلم وكتب: آثرت ديني على دنياي، وحكمت على أمير المؤمنين وخادم الحرمين الشريفين، السلطان الغازي عبد الحميد خان بن السلطان الغازي عبد المجيد خان بإعادة الأرض المغتصبة من حق فلان اليهودي، بإرادته السنية، المؤرخة في كذا ...

شاع الخبر في حيفا وذهل الناس، وقالوا: إن هذا القاضي هالك لا محالة.
وصل الحكم إلى السلطان فقراه، واطلع على موجباته، فأثر في نفسه إخلاص
هذا القاضي، وجرأته، فكتب إليه: الحمد لله الذي أوجد في رعيتي من إذا ضللت
عن الحق ردني وهداني.

وأمر بترقية القاضي مع مكافأة قيمة.

(هذا الإسلام وهؤلاء هم المسلمون لإبراهيم حقي ص 66)

تم بحمد الله تعالى

المراجع

- 1 - الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم الرازي.
- 2 - الطبقات الكبرى - ابن سعد.
- 3 - أخبار القضاة - وكيع.
- 4 - تاريخ دمشق - ابن عساكر.
- 5 - تاريخ الخلفاء - السيوطي.
- 6 - تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي.
- 7 - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم - ابن الجوزي.
- 8 - البداية والنهاية - ابن كثير.
- 9 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك - القاضي عياض.
- 10 - بغية الطلب في تاريخ حلب - ابن العديم.
- 11 - حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - السيوطي.
- 12 - طبقات الشافعية الكبرى - السبكي.
- 13 - نظام القضاء في الإسلام - العمراني.
- 14 - دولة الإسلام في الأندلس - محمد عبد الله عنان.
- 15 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ابن خلكان.

- 16 - مطمع الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس-ابن خاقان.
- 17 - نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب-شهاب الدين التلمساني.
- 18 - تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا-أبو الحسن المالقي).
- 19 - معرفة الثقات-أبو الحسن العجلي.
- 20 - السلوك لمعرفة دول الملوك-تقي الدين المقرئ.
- 21 - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة-يوسف بن تغري بردي.
- 22 - تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك).
- 23 - درر الحكام في شرح مجلة الأحكام-علي حيدر أفندي.
- 24 - حسن السلوك الحافظة دول الملوك-شمس الدين ابن الموصلي.
- 25 - رفع الإصر عن قضاة مصر-ابن حجر العسقلاني.
- 26 - العقد الفريد-ابن عبد ربه الأندلسي.
- 27 - الأحكام السلطانية-الماوردي.
- 28 - المستطرف في كل فن مستظرف-شهاب الدين الأبخشي.
- 29 - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام-شمس الدين الذهبي.
- 30 - ذيل مرآة الزمان-اليونيني.

- 31 - الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية- طاشكبرى زاده.
- 32 - روائع من التاريخ العثماني-أروخان محمد علي.
- 33 - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع-الشوكاني.
- 34 - رجال من التاريخ-علي الطنطاوي.
- 35 - الدولة الأموية، عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار-علي الصلابي.
- 36 - قصص وحكايات من اليمن-محمد عبد الرحمن غنيم.
- 37 - هذا هو الإسلام وهؤلاء هم المسلمون-إبراهيم حقي.
- 38 - المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي-يوسف بن تغري بردي.
- 39 - فتوح البلدان-البلاذري.
- 40 - صلاح الدين الأيوبي وجهوده في القضاء على الدولة الفاطمية وتحرير بيت المقدس-علي الصلابي.
- 41 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال-أبو الحجاج المزي.

الفهرس

المقدمة

- 1- القاضي شريح وعمر بن الخطاب
- 2- القاضي شريح وعلي بن أبي طالب
- 3- شريح والأشعث بن قيس
- 4- شريح وبشر بن مروان
- 5- شريح وأقاربه
- 6 - القاضي محمد بن عمران وأبو أيوب المورياني
- 7 - القاضي محمد بن عمران والخليفة المنصور
- 8 - القاضي شريك وموسى بن عمران
- 9 - القاضي شريك وأحد خدم زوجة أمير المؤمنين
- 10- القاضي شريك ووكيل مؤسسة جارية بنت المهدي
- 11 - القاضي يوسف بن يعقوب وأحد خدم المعتضد
- 12- قاضي القضاة محمد بن عبد الله الصراوي ابن عين الدولة، مع الملك الكامل أيوب.
- 13- القاضي أبو عبيد بن حربويه ومونس الوالي العباسي

- 14- القاضي نصر بن ظريف اليحصبي وعبد الرحمن بن معاوية
- 15- قاضي قرطبة المصعب بن عمران والحكم بن هشام
- 16- أبو عبد الله محمد بن يحيى قاضي المرية، ويوسف بن تاشفين
- 17- قاضي الجماعة بمراكش أبو عبد الله بن علي، وأبو يوسف المنصور ملك
الموحدين
- 18- القاضي المنذر بن سعيد وعبد الرحمن الناصر أمير الأندلس
- 19- القاضي سليمان بن الأسود الغافقي والأمير محمد بن عبد الرحمن
- 20 - القاضي سليمان بن الأسود الغافقي وبدرون الصقلبي
- 21- القاضي محمد بن سعيد بن بشير المعافري والحكم بن هشام أمير الأندلس
- 22- القاضي محمد بن سعيد بن بشير ووزير الحكم بن هشام
- 23- القاضي ابن بشير وموسى بن سماعة أحد خواص أمير الأندلس الحكم
- 24- القاضي ابن بشير والأمير سعيد الخير عم أمير الأندلس
- 25- القاضي أبو عمرو عثمان بن موسى الجاني وابن عم السلطان
- 26- القاضي حفص بن غياث وأمير المؤمنين
- 27 - القاضي حفص بن غياث وأم جعفر
- 28 - القاضي عبيد الله بن الحسن العنبري، والمهدي

- 29 - القاضي سوار بن عبد الله والأمير عقبة بن سلم الهنائي
- 30 - القاضي سوار بن عبد الله والخليفة أبو جعفر المنصور.
- 31-القاضي سوار والخليفة أبو جعفر أيضاً.
- 32 - القاضي سوار وحماد بن موسى الغالب
- 33 - الحسن بن عبد الله العنبري والخليفة المعتصم وابن أبي دؤاد.
- 34 - قاضي الري أحمد بن بديل الكوفي، وموسى بن بغا أحد قواد أمير المؤمنين.
- 35 - القاضي أبو خازم والخليفة المعتضد.
- 36-القاضي أبو خازم والمعتضد
- 37 - قاضي القضاة ابن دقيق العيد والأمير منكوتمر
- 38 - القاضي نصر بن زياد بن نهيك، وعبد الله بن طاهر
- 39 - القاضي جميل بن كريب المعافري والأمير عبد الرحمن بن حبيب الفهري
- 40 - القاضي عافية بن يزيد بن قيس
- 41 - القاضي سلمة بن صالح، أبو إسحاق الجعفي الأحمر الكوفي، وأحد كبار رجال العشائر.
- 42-القاضي عمر بن حبيب العدوي البصري، وعبد الصمد بن علي عم الرشيد

43 - قاضي القضاة شمس الدين عبد الله بن محمد بن عطاء الأذري والملك
الظاهر بيبرس

44 - قاضي القضاة أبو الحسن علي بن محمد الدامغاني والخليفة المستظهر

45 - القاضي جميع بن حاضر الناجي، وسليمان بن أبي السري

46 - القاضي أبو يوسف والفضل بن الربيع وزير أمير المؤمنين الرشيد

47 - القاضي أبو يوسف وأمير المؤمنين الرشيد واليهودي

48 - قاضي القضاة أبو يوسف والخليفة الهادي

49 - القاضي أبو القاسم عماد الدين ابن السكّري الشافعي.

50 - القاضي ابن السكّري وابن صاحبه

51 - القاضي إبراهيم بن إسحاق بن خزيمة القاري الزهري، والأمير السري بن

الحكم

52 - عمر وعلي رضي الله عنهما، والكنية بحضرة الخصم

53 - القاضي عبد الله بن نوفل، وبعض آل مروان والي المدينة.

54 - نوفل بن مساحق العامري ومروان بن الحكم أو بعض ولده.

55 - قاضي هشام بن عبد الملك

56 - القاضي سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وجلده خال أمير المؤمنين

57 - القاضي بكار بن قتيبة وأحمد بن طولون

58 - القاضي غوث بن سليمان والخليفة أبو جعفر المنصور

59 - القاضي خير بن نعيم وأبو عون والي مصر

60 - القاضي محمد بن عبد الرحمن المخزومي الملقب بالأوقص والخليفة العباسي المهدي

61 - القاضي محمد بن مسروق، ووكيل زبيدة بنت جعفر زوجة الخليفة هارون الرشيد.

62 - القاضي عبيد الله بن ظبيان والأمير عيسى بن جعفر

63 - المأمون يقضي بين ابنه وامرأة.

64 - القاضي يحيى بن أكثم والخليفة المأمون

65 - القاضي أحمد بن أبي محرز الكناني وكبير الوزراء

66 - القاضي إسماعيل بن إسحاق والخليفة المعتضد

67 - القاضي ابن شداد والناصر صلاح الدين الأيوبي

68 - قاضي القضاة جمال الدين عبد الصمد الدمشقي والملك العادل

- 69 - القاضي تاج الدين أبو محمد عبد الوهاب ابن بنت الأعز
- 70 - القاضي عبد الرحمن بن عبد الوهاب، أبو القاسم ابن قاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعزّ، والوزير ابن السلعوس.
- 71 - القاضي شمس الدين الحريري والسلطان الناصر محمد، ابن قلاوون.
- 72 - القاضي سلطان العلماء وبائع الأمراء عز الدين بن عبد السلام، وأمراء الدولة الأتراك.
- 73 - القاضي عز الدين بن عبد السلام، ومعين الدين بن شيخ الشيوخ
- 74- عز الدين ابن عبد السلام ورفض شهادة الأمير حسام الدين
- 75 - القاضي إبراهيم بن إسحاق ورفض شفاعة الأمير
- 76- القاضي شمس الدين الفناري والسلطان بايزيد
- 77- القاضي صاري خضر جلبي والسلطان محمد الفاتح
- 78 - قاضي قضاة اليمن محمد بن علي الشوكاني وأحد زعماء القبائل
- 79 - السلطان عبد الحميد والقاضي أبو النصر الخطيب